قانون الغابات

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

رئاسة الجمهورية الجمهورية الغابونية الاتحاد - العمل - العدالة القانون رقم 1016100 المتعلق بقانون الغابات في الجمهورية الغابونية لقد اعتمدت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ
الرئيس الجمهورية، رئيس الدولة، يصدر القانون الذي يتضمن ما يلي: المادة الأولى.- هذا القانون، الذي تم اتخاذه تطبيقًا لأحكام المادة 74 من الدستور، يتعلق بقانون الغابات في الجمهورية الغابونية.
العنوان الأول المبادئ العامة المادة 2.- بمعنى هذا القانون ونصوصه التطبيقية، فإن قانون الغابات هو مجموعة الأحكام القابلة للتطبيق على قطاع المياه والغابات. وبهذا المعنى، فإنه يحدد طرق الإدارة المستدامة لهذا القطاع بهدف زيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية للبلاد. المادة 3.- الإدارة المستدامة لقطاع المياه والغابات هي
الاستغلال العقلاني للغابات والحياة البرية والموارد السمكية بناءً على: - حماية النظم البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي؛ - تعزيز الموارد والنظم البيئية؛ - انتظام واستدامة الإنتاج؛ - الجرد المستمر للموارد؛ - إدارة الموارد الطبيعية؛ - التدريب والبحث؛ - مشاركة المواطنين في أنشطة قطاع المياه والغابات؛ - التوعية وتعليم المستخدمين والسكان.

المادة 4.- بمعنى هذا القانون، يُفهم ما يلي: - القطاع الغابي، هو مجموعة الموارد الطبيعية في المجال الغابي و الأنشطة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية والعلمية المتعلقة به، باستثناء تلك المتعلقة بالقطاعات الزراعية والتعدينية؛ - المجال الغابي، هو مجموعة الغابات المنتشرة في جميع أنحاء الإقليم الوطني؛ - الغابات، هي مجموعة المناطق التي تحتوي على
غطاء نباتي قادر على توفير الخشب أو المنتجات النباتية غير الزراعية، وإيواء الحياة البرية، وممارسة تأثير مباشر أو غير مباشر على التربة أو المناخ أو نظام المياه؛ - المنتجات الغابية، هي مجموعة المنتجات النباتية الخشبية وغير الخشبية بالإضافة إلى الموارد الجينية والحيوانية والسمكية المستمدة من الغابة؛ - الحياة البرية، هي مجموعة الأنواع التي تنتمي إلى
المملكة الحيوانية والتي تحتوي عليها منطقة معينة. المادة 5.- يشمل المجال الغابي مجالاً غابيًا دائمًا للدولة ومجالاً غابيًا ريفيًا. المادة 6.- يتكون المجال الغابي الدائم للدولة، وفقًا للشروط المحددة بموجب اللوائح، من الغابات المملوكة للدولة المصنفة والغابات المملوكة للدولة المنتجة المسجلة. تُخصص هذه الغابات للإنتاج والحماية وتعتبر موطنًا للحياة البرية. المادة 7.- الغابات المملوكة للدولة المصنفة هي تلك التي تمثل أهمية للحفاظ عليها. المادة 8.- تشمل الغابات المملوكة للدولة المصنفة: - الغابات المحمية؛ - الغابات الترفيهية؛ - الحدائق النباتية والحيوانية؛ - الحدائق النباتية.

- المناطق المحمية؛ - الغابات ذات الاستخدام التعليمي والعلمي؛ - مناطق إعادة التشجير؛ - الغابات المنتجة الحساسة بشكل خاص أو - الحدود مع المجال الغابي الريفي. المادة 9.- يتم تصنيف أو إزالة تصنيف غابة في واحدة من الفئات المشار إليها في المادة 8 أعلاه بموجب اللوائح. يجب أن يحدد النص المتعلق بتصنيف أو إزالة تصنيف غابة في المجال العام إلى أي فئة تنتمي،
وطريقة إدارة مواردها والقيود المطبقة داخل هذه الغابة. المادة 01.- تشكل الغابات المملوكة للدولة المنتجة المسجلة، الغابات الطبيعية المنتجة في المجال الغابي الدائم للدولة بخلاف تلك المشار إليها في المادة 8 أعلاه. المادة 11.- تشمل الغابات المملوكة للدولة المنتجة المسجلة، الغابات المخصصة والمحميات الغابية للإنتاج. المادة 21.- يتكون المجال الغابي الريفي
من الأراضي والغابات التي تُخصص للاستفادة من قبل المجتمعات القروية، وفقًا للشروط المحددة بموجب اللوائح. المادة 31.- كل غابة تندرج تحت المجال الغابي الوطني وتعتبر ملكية حصرية للدولة. المادة 41.- لا يجوز لأحد، في مجالات المياه والغابات، القيام بشكل مجاني أو تجاري باستغلال أو جمع أو تحويل أي منتج طبيعي، دون إذن مسبق من إدارة المياه والغابات. ومع ذلك،
لضمان سبل عيشهم، تتمتع المجتمعات القروية بحقوق الاستخدام التقليدية، وفقًا للشروط المحددة بموجب اللوائح. المادة 51.- إدارة المياه والغابات هي إدارة شبه عسكرية مكلفة بتطبيق هذا القانون. وبهذا المعنى، فإنها تضمن مهمة عامة للمعلومات، والتوعية، والتعليم، والترويج، والمراقبة، والشرطة والقمع. المادة 61.- ينقسم المجال الغابي إلى

منطقتين، حيث تُخصص الأولى
للمواطنين وتحدد بموجب اللوائح.

العنوان الثاني الإدارة المستدامة للموارد الغابية المادة 71.- تعني الإدارة المستدامة للموارد الغابية إدارة تحافظ على تنوعها البيولوجي وإنتاجيتها وقدرتها على التجدد وحيويتها وقدرتها على تلبية الوظائف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ذات الصلة بشكل مستدام، دون التسبب في أضرار لأنظمة بيئية أخرى.
الفصل الأول في إدارة الغابات والحياة البرية
المادة 81.- بمعنى هذا القانون، تتكون إدارة الغابات والحياة البرية من تعزيز والحفاظ على النظم البيئية الغابية بهدف استغلالها بشكل عقلاني ومستدام. المادة 91.- يجب أن تتم جميع عمليات الإدارة وكذلك أعمال الجرد الغابي والحيواني وفقًا للمعايير الفنية الوطنية المحددة من قبل إدارة المياه والغابات. المادة 02.- يجب أن تخضع أي غابة مملوكة للدولة سواء كانت
مُعطاة أو لا لخطة إدارة تتضمن الأهداف كما هو محدد في المادة 3 أعلاه. القسم 1: في إدارة الغابات.
المادة 12.- تتعلق خطة الإدارة بكيان جغرافي يسمى وحدة إدارة الغابات، اختصارًا . يجب أن تتضمن هذه الخطة: - التحليل الاجتماعي والاقتصادي والبيوفيزيائي لـ ؛ - أهداف الإدارة؛ - الإدارة المقترحة؛ - تكاليف الإدارة؛ - تنفيذ المتابعة والتقييم ومراجعة الإدارة. المادة 22.- تحدد خطة الإدارة: - الحدود والمساحات للسلاسل والطبقات الغابية؛ - تكوين مجموعة
الأصناف المستهدفة ؛ - الدورة المتبعة للإدارة؛ - القطر الأدنى القابل للاستغلال المتبع على وحدة إدارة الغابات لكل من الأصناف المستهدفة ، اختصارًا ؛

- معدل إعادة تكوين أعداد كل من الأصناف المستهدفة بين الاستغلال الأول والثاني؛ - إمكانية القطع السنوية؛ - حدود وحدات الإدارة؛ - ترتيب المرور في وحدات الإدارة؛ - خصائص وموقع الطرق والبنية التحتية الرئيسية؛ - برنامج التدخلات بما في ذلك، الجرد، إعادة التشجير، التجديد الطبيعي أو الاصطناعي، الاستغلال الغابي وإنشاء البنية التحتية؛ المادة 32.- يجب أن
تكون خطة الإدارة المشار إليها في المادة 22 أعلاه مصحوبة بخطة صناعية وتُقدم للموافقة إلى إدارة المياه والغابات في غضون ثلاثة أعوام من تاريخ توقيع الاتفاقية المؤقتة للإدارة - الاستغلال - التحويل. إن عدم الالتزام بهذا الموعد النهائي يؤدي تلقائيًا إلى إلغاء الاتفاقية. تُصدر الموافقة المشار إليها أعلاه بموجب قرار من الوزير المكلف بالمياه والغابات. تحل محل الاتفاقية المؤقتة وتؤسس عنوان الاستغلال. المادة 42.- تكون أعمال تنفيذ خطة الإدارة على عاتق حامل عنوان الاستغلال دون الإخلال بأحكام المادة 061 أدناه. المادة 52.- تقع مسؤولية مراقبة ومتابعة تنفيذ خطط الإدارة و الصناعة على عاتق إدارة المياه والغابات. المادة 62.- يمكن مراجعة خطة الإدارة كل خمس سنوات. في حالة المراجعة، يجب أن تذكر الطلب القيود أو
البيانات الجديدة التي تبررها. يجب أن تكون مصحوبة بملحق. المادة 72.- يجب على أي شخص طبيعي أو معنوي يرغب في ممارسة الأنشطة المتعلقة بالجرد وأعمال إدارة الغابات تقديم طلب يجب أن يتم الموافقة عليه من قبل إدارة المياه والغابات. المادة 82.- بعد الموافقة على خطة الإدارة، يقوم حامل عنوان الاستغلال بإعداد خطة إدارة لوحدة إدارة الغابات الأولى، اختصارًا .
المحددة في خطة الإدارة. يتم تقديم خطط إدارة أخرى لكل من المأخوذة وفقًا لترتيب المرور المحدد في خطة الإدارة.
المادة 92.- تُقسم وحدة إدارة الغابات، اختصارًا ، إلى وحدات إدارة الغابات، اختصارًا ، حيث يتم تحديد عدد الأسطح السنوية للقطع، اختصارًا ، وفقًا لأحكام المادة 91 أعلاه.

تخضع كل لخطة إدارة. المادة 03.- يجب أن تتضمن خطة الإدارة: - خصائص وحدة إدارة الغابات، اختصارًا ؛ - تكوين مجموعة الأصناف المستهدفة ؛ - توصيف المورد بناءً على الأقطار الدنيا القابلة للاستغلال لكل وحدة إدارة غابات؛ - تحديد الأسطح السنوية للقطع، اختصارًا ؛ - تنفيذ ومتابعة الخطط السنوية للعمليات، اختصارًا . المادة 13.- يتم توزيع الأصناف
الرئيسية والثانوية القابلة للاستغلال وفقًا لإمكانية تسويقها، في مجموعات يتم تحديد تكوينها بموجب اللوائح. المادة 23.- تعتمد إمكانية وحدة إدارة الغابات، اختصارًا ، على أعداد السيقان ذات القطر الأكبر من القطر الأدنى القابل

للاستغلال لكل وحدة إدارة غابات، اختصارًا □ □ □ □ □ □، وجودة قابلة للاستخدام، وهو الحجم المستغل والمحتسب بناءً على الأصناف الرئيسية

المشار إليها في المادة 13 أعلاه، باستثناء الأصناف المحفوظة لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة. المادة 33.- تتوافق الإمكانية السنوية المتوسطة مع الحجم المتوسط القابل للاستغلال سنوياً في وحدة إدارة الغابات، اختصارًا □ □ □، خلال الدورة الأولى. يتم الحصول عليها من خلال قسمة إمكانية الإدارة على عدد السنوات للدورة المحددة في خطة الإدارة.

المادة 43.- تتوافق

الدورة مع الفترة المطلوبة بين استغلالين متتاليين على نفس القطعة. لا تقل مدة الدورة أبدًا عن عشرين عامًا. المادة 53.- يتم إجراء حسابات الدورة على مجموعة من الأصناف التجارية أو □الأصناف المستهدفة □ المختارة من بين الأصناف القابلة للاستغلال بناءً على وفرتها في وحدة إدارة الغابات، اختصارًا □ □ □، و الطلب. المادة 63.- يتم تحديد معدلات إعادة تكوين الأعداد

بين الاستغلال الأول والثاني وفقًا لأحكام المادة 91 أعلاه. المادة 73.- يجب أن تكون الأقطار الدنيا القابلة للاستغلال لكل وحدة إدارة غابات، اختصارًا □ □ □ □ □ □، أكبر من أو تساوي الأقطار الدنيا المحددة لكل من الأصناف القابلة للاستغلال. يمكن تعديلها في بعض الحالات من قبل إدارة المياه والغابات.

المادة 83.- يتم الإبلاغ عن حدود السلاسل والمجموعات المختلفة من إدارة الغابات، وحدات إدارة الغابات □ □ □ □ □ ووحدات إدارة الغابات □ □ □ □ □، والشبكة الهيدرولوجية الرئيسية، ومسار الطرق، وتركيب البنية التحتية الرئيسية ووحدات التحويل على خريطة الإدارة.

المادة 04.- من أجل الحصول على موافقتها، يتم تقديم خطة العمليات السنوية إلى إدارة المياه والغابات، مصحوبة بكراسة الشروط التعاقدية □ □ □ □ □ وعند الاقتضاء، عقود الشراكة مع حاملي حقوق الاستغلال المدمجة في وحدة إدارة الغابات □ □ □ □ □. المادة 14.- يتم تحديد الإمكانية الإجمالية أو الحجم القابل للاستغلال لوحدة إدارة الغابات □ □ □ □ □ في خطة الإدارة بناءً على الأنواع

الرئيسية وفقًا للطرق المحددة في المادة 33 أعلاه. لا يمكن أن يتجاوز الحجم الإجمالي المستغل في كل □ □ □ 51 □ من الإمكانية الإجمالية المحددة في الفقرة 1 من هذه المادة. المادة 24.- يحدد برنامج التدخلات في وحدة إدارة الغابات ةيئبلاو قرطلا صئاصخ - □ □ □ □ □ ةيونسلا عطقلا قطانم يف رورملا بيترت - : □ □ □ □ □

التحتية الثانوية □ - التدخلات المخطط لها مع جدولها الزمني

وكذلك جميع التدابير الرامية إلى الحفاظ على النظام البيئي. المادة 34.- يتم إعداد خريطة مفصلة لوحدة إدارة الغابات ديدحتب قلمتكم ةرادإلا ةطيرخل ريبكت عم قفاوتت يتلاو ،هالعأ 19 ةدامل امكاحأل أقفو □ □ □ □ □ مناطق القطع السنوية □ □ □ □ □ والموقع الدقيق للبنية التحتية الثانوية. المادة 44.- يتعين على إدارة المياه والغابات قبول الخطة الإدارية أو رفضها في غضون

ثلاثة أشهر بعد استلامها. في حالة الرفض، يجب أن تكون القرار مبررًا. بعد انقضاء هذه المدة، يعتبر صمت الإدارة قبولاً. المادة 64.- يتم تحديد إمكانية منطقة القطع السنوية □ □ □ □ □ مع الأخذ في الاعتبار □الأنواع المستهدفة □ فقط المدرجة في خطة الإدارة والقيود المفروضة على القطع في كراسة الشروط التعاقدية □ □ □ □ □. المادة 74.- يتوافق الحجم السنوي القابل للاستغلال

مع الإمكانية المحددة في المادة 84 أعلاه. لأخذ القيود الفيزيائية أو الاقتصادية في الاعتبار، يمكن أن يتغير الحجم الفعلي القابل للاستغلال سنويًا ضمن النسب المحددة بموجب اللوائح. المادة 84.- تبقى كل منطقة قطع سنوية □ □ □ □ □ مفتوحة للاستغلال لمدة ثلاث سنوات متتالية. بعد هذه المدة، يتم إغلاق □ □ □ نهائيًا للاستغلال حتى نهاية الدورة. المادة 94.- يتعين على

حامل حق الاستغلال ذكر في دفتر يوميات القطع، الأشجار المقطوعة مع خصائصها وفتح دفتر موقع لكل منطقة قطع سنوية □ □ □ □ □ قيد الاستغلال، حيث يتم الإبلاغ عن الملاحظات من دفتر اليوميات. المادة 05.- يتعين على حامل حق الاستغلال تقديم ملخص شامل للإدارة المياه والغابات، في موعد أقصاه 13 مارس، عن الأحجام المستغلة، والمباعة على شكل جذوع، والأحجام التي تم تسليمها

لوحدات التحويل المحلية. المادة 15.- خلال السنوات الثلاث من فتح منطقة القطع السنوية □ □ □ □ □ للاستغلال، يقدم حامل حق الاستغلال في الموعد المحدد في المادة 05 أعلاه، حالة مجمعة للأحجام المستغلة في □ □ □، بالإضافة إلى الفجوة بين الحجم الإجمالي المستغل وإمكانية الإدارة. المادة 25.- يتعين على إدارة المياه والغابات قبول الخطة

التشغيلية أو رفضها في غضون شهرين
بعد استلامها. في حالة الرفض، يجب أن تكون القرار مبررًا. بعد انقضاء هذه المدة، يعتبر صمت الإدارة قبولاً. المادة 35.-
تخضع كل خطة إدارة لإجراء أعمال الجرد. المادة 45.- يعد الجرد الغابي تقييمًا للموارد الغابية بهدف التخطيط لها وت
ف مزالا يباغلا درجلا نم ناعون كانه ،ةددحملا طيطختلا فادهأل أقفو .اهترادإ □
إطار إدارة وحدة إدارة الغابات
نكمي ،ةرادإلا درج ءانثأ حيحص لكشب اهديدحت مت ةيئيب دويق دوجو ةلاح يف -.55 ةدامل . □ □ □ □ □
لإدارة المياه والغابات المساهمة في إجراء جرد أو دراسات بيئية إضافية تهدف إلى تحديد المناطق التي تتمتع بثراء
بيولوجي كبير، أو قيمة تراثية عالية، أو مخاطر بيئية كبيرة. المادة 65.- يسمح جرد الإدارة بما يلي: - تقييم كمي ونوعي
لثراء التجمعات الغابية التي تشكل وحدة
إدارة الغابات □ □ □ □ □ □ - تحديد موقع المورد وإعداد خرائط غابية بناءً على تصنيف تم الحصول عليه عن طريق الاستشعار
عن بعد □ - جمع جميع البيانات الدندروغرافية والدندرو مترية اللازمة لتحديد معايير الإدارة، بما في ذلك الإمكانية والدورة □
- جمع الحد الأدنى من البيانات البيئية للكشف عن وجود مناطق بيئية هشة أو ذات قيمة بيولوجية أو تراثية عالية. المادة
57.-
يعتمد جرد الإدارة على نقاط أساسية جغرافية مرجعية تم تركيبها من الحدود الجيوديسية الموجودة ونظام تحديد المواقع
التفاضلي. يتم تحديد هذه النقاط الأساسية بواسطة علامات دائمة تم تركيبها بدقة مترية. المادة 85.- تشمل القياسات
الدندروغرافية والدندرو مترية التي تم إجراؤها أثناء جرد الإدارة جميع السيقان التي يبلغ قطرها عشرين سنتيمترًا أو أكثر.
يتم إجراء
العد حسب فئة عشرة سنتيمترات من القطر. الحد الأدنى من الدقة المطلوبة على مستوى وحدة إدارة الغابات □ □ □ □ □
هو 01 □ على العدد والحجم الإجمالي للسيقان من الأنواع الرئيسية القابلة للاستغلال في الدورة الأولى. المادة 95.-
يتضمن خطة المسح لجرد الإدارة تحديد مواقع المسارات وقطع الجرد بالنسبة للنقاط الجغرافية المرجعية وكذلك
خصائص القطع التي تم جردها. يتم إيداع
خطة المسح هذه في الإدارة العامة للمياه والغابات مع النتائج الأولية للعد. تقوم إدارة المياه والغابات بإجراء عمليات
تفتيش ميدانية في غضون ثلاثة أشهر بعد تسليم هذه المعلومات. بعد انقضاء هذه المدة، يعتبر الجرد معتمدًا وقابلاً
للاستخدام لوضع خطة الإدارة. يتعين على المتقدم تسهيل عمليات التحقق ومساعدة إدارة المياه والغابات في تحديد
مواقع القطع التي سيتم
التحقق منها. المادة 06.- يتكون جرد الاستغلال من تحديد وموضع السيقان القابلة للاستغلال والسيقان المستقبلية في
قطع السنوية □ □ □ □ □ بهدف: - تحسين مسار طرق النقل وتركيب حدائق الجذوع □ - □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □
الاستغلال والأعمال الحراجية □ - الحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة. يتم إجراء هذا الجرد على كامل مساحة □ □ □. وهو
مرتبط بتفصيل خرائط. المادة 16.- تشمل
السيقان القابلة للاستغلال والسيقان المستقبلية جميع الأنواع الرئيسية والثانوية المذكورة في المادة 13 أعلاه. في جميع
الحالات، يتم احتساب السيقان ذات الجودة القابلة للاستخدام فقط. المادة 26.- يتم إجراء جرد الاستغلال قبل خطة
العمليات السنوية □ □ □ □ □. يتم الانتهاء منه قبل ثلاثة أشهر من بدء استغلال منطقة القطع السنوية □ □ □ □ □. المادة 36.-
تخضع وحدة إدارة
الغابات □ □ □ □ □ لخرائط غابية تم إعدادها بناءً على البيانات الخرائطية الموجودة أو خريطة الأساس، والصور الجوية أو أي
صور مناسبة أخرى تم الحصول عليها عن طريق الاستشعار عن بعد وتغطي جميع □ □ □. تتم دمج قواعد البيانات
الخرائطية في نظام معلومات جغرافي. المادة 46.- تشمل خريطة الأساس المسار، الموقع والأسماء الجغرافية للعناصر
التالية: - المنحنيات والمستويات
والنقاط المحددة □ - الشبكة الهيدرولوجية والمسطحات المائية الدائمة □ - الطرق الرئيسية والثانوية، السكك الحديدية
والمطارات. - المدن والقرى والمعسكرات المهمة □ - الحدود الإدارية للمقاطعات، الإدارات والكانتونات □ - حدود حق
الاستغلال أو وحدة إدارة الغابات □ □ □ □ □ □ المادة 56.- استنادًا إلى بيانات جرد الإدارة وتفسير الصور الجوية أو الصور
الأخرى التي تم الحصول
عليها عن طريق الاستشعار عن بعد والتي تم التحقق منها من خلال عمليات التفتيش الأرضية، يتم إعداد خريطة غابية
لأنواع مختلفة من التجمعات الغابية أو الطبقات الغابية. بناءً على ذلك، يتم إعداد خريطة غابية تلخيصية وفقًا لأحكام
المادة 91 من هذا القانون. المادة 66.- في حالة عدم الامتثال لقواعد الإدارة، لا سيما من خلال الاستغلال المكثف الذي

يؤدي إلى تدهور
البيئة ويهدد التجديد الطبيعي للغابة، يتعين على حامل الترخيص إجراء أعمال إعادة التشجير وإعادة تأهيل الموقع وفقًا للطرق المحددة بموجب اللوائح. المادة 76.- عندما يتطلب المصلحة العامة ذلك، يمكن لإدارة المياه والغابات، داخل منطقة حتى لو كانت ممنوحة: - وضع أي نوع من النباتات في الاحتياطي - فرض قيود على أي شكل من أشكال النشاط - سحب كل أو جزء من
التراخيص الممنوحة. ومع ذلك، يحق لحاملي الحقوق المعنيين الحصول على تعويضات وفقًا للشروط المحددة بموجب اللوائح. المادة 86.- يرتكز إدارة الحياة البرية على ما يلي: - تصنيف المناطق المحمية - تصنيف الأنواع الحيوانية غير المستأنسة. - في المناطق المحمية التي تم إنشاؤها داخل الغابات المملوكة للدولة المصنفة - في منطقة الاستغلال داخل الغابات المملوكة
للدولة المنتجة.
المادة 07.- تتكون المناطق المحمية من : المحميات الطبيعية الكاملة ؛ حدائق الحيوان ؛ ملاذات الأنواع الحيوانية والنباتية ؛ محميات الحياة البرية ؛ الحدائق الوطنية ؛ مجالات الصيد. في جميع الحالات، لا يمكن منح تصاريح استغلال الغابات في المناطق المحمية. المادة 17.- المحمية الطبيعية الكاملة هي منطقة يُمنع داخلها الأنشطة التي من شأنها أن تعكر صفو
الحياة البرية أو النباتية، وكذلك إدخال الأنواع الحيوانية أو النباتية المحلية أو الغريبة، البرية أو المستأنسة. المادة 27.- مع مراعاة أحكام المادة 17 أعلاه، فإن الإقامة، والدخول غير المصرح به مع أو بدون أدوات، والتنقل، والتخييم، والطيران على ارتفاع منخفض، والأبحاث العلمية، والتخلص عند الضرورة من الحيوانات والنباتات داخل المحميات الطبيعية الكاملة تخضع لموافقة كتابية من إدارة المياه والغابات. المادة 37.- الملاذ هو منطقة حماية لمجتمعات حيوانية أو نباتية معينة أو مهددة بالانقراض، وكذلك موطنها. وصولها مُنظم. المادة 47.- محمية الحياة البرية هي منطقة محمية تهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي، وزيادة الحياة البرية، وتطوير موطنها. المادة 57.- الحديقة الوطنية هي جزء من الإقليم حيث تتمتع النباتات
والحيوانات والمواقع الجيومورفولوجية والتاريخية وأشكال المناظر الطبيعية الأخرى بحماية خاصة، حيث يتم تنظيم السياحة وتنظيمها. يجب أن تكون متصلة وأن لا تقل مساحتها عن ألف هكتار، باستثناء الحدائق البحرية أو الجزرية.
المادة 67.- الحديقة الوطنية هي منطقة محمية تهدف إلى : زيادة وحماية والحفاظ على الأنواع الحيوانية والنباتية البرية، تطوير موطنها ؛

حماية المواقع والمناظر الطبيعية أو التكوينات الجيولوجية ذات القيمة العلمية أو الجمالية الخاصة لمصلحة الجمهور ولإعادة الترفيه ؛ تطوير الأنشطة السياحية. المادة 77.- في محيط كل حديقة وطنية، يتم إنشاء منطقة حماية تُسمى المنطقة العازلة تهدف إلى تمييز الانتقال بين منطقة الحديقة الوطنية والمناطق التي تُمارس فيها الأنشطة الحرجية أو التعدينية أو الصيد
أو الزراعية بحرية. عرض المنطقة العازلة لا يقل عن خمسة كيلومترات. المادة 87.- جميع الأنشطة الحرجية والتعدينية والأكواخ والصيد والزراعية والسياحية داخل المنطقة العازلة تخضع لتنظيم من قبل قرار وزير المياه والغابات. المادة 97.- تخضع كل حديقة وطنية لخطة إدارة محددة قابلة للمراجعة. المادة 08.- تصبح خطة الإدارة المنصوص عليها في المادة 97 أعلاه نافذة
المفعول بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير المياه والغابات. المادة 18.- إدارة الحديقة الوطنية تكون تحت سلطة محافظ يُعين بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير المياه والغابات. ويُساعده واحد أو أكثر من المساعدين المعينين بنفس الشروط. المادة 28.- زيارة الحدائق الوطنية مسموح بها فقط بواسطة مركبة آلية بسرعة قصوى
تبلغ 03 كم ساعة وبصحبة أحد موظفي الحديقة. المادة 38.- المخاطر التي يتعرض لها الأفراد في الأنشطة المختلفة المسموح بها داخل الحدائق الوطنية هي مسؤولية مرتكبيها. المادة 48.- داخل الحدائق الوطنية، يُحظر أيضًا على الزوار والأشخاص غير المصرح لهم : التنقل ليلاً والتخييم إلا بإذن ؛ التخييم خارج الأماكن المخصصة والمجهزة لهذا الغرض ؛ إدخال الكلاب أو أي
حيوانات أليفة أخرى ؛ نقل وبيع الحيوانات الحية أو الميتة، ولحم الطرائد، والجثث، والجوائز ؛

إدخال البيض، والحيوانات البرية الحية، والبذور، والشتلات، والغراس، والقصاصات والنباتات إلا بإذن مسبق من إدارة المياه والغابات ؛ اقتلاع، أو اصطياد، أو جمع البيض، أو الأعشاش، أو اقتلاع، أو تشويه، أو نقل، أو شراء، أو بيع النباتات، أو البذور، أو الشتلات، أو الغراس، أو القصاصات ؛ استفزاز الحيوانات ؛ الاقتراب سيرًا على الأقدام من الحيوانات لالتقاط الصور أو تصويرها ؛ إشعال النيران ؛ رمي، أو ترك، خارج الأماكن المخصصة لذلك، الأوراق، والصناديق، والزجاجات وغيرها من النفايات ؛ كتابة علامات أو رسم على النباتات والمواد. المادة 58.- داخل الحدائق الوطنية ومناطق الحياة البرية، يمكن لإدارة المياه والغابات، لأغراض علمية أو تنظيمية، تنفيذ أو القيام بتنفيذ تحت إشرافها، عمليات قطع الأشجار، أو اصطياد

الحيوانات، أو تدمير أو جمع النباتات. المادة 68.- مجال الصيد هو منطقة حيث تخضع الصيد لتنظيم أكثر صرامة، لا سيما فيما يتعلق بحدود الصيد. المادة 78.- من أجل تصنيف أو إلغاء تصنيف المناطق المحمية، يتم إنشاء لجنة تصنيف أو إلغاء تصنيف المناطق المحمية في كل محافظة، ويتم تحديد تكوينها وعملها بموجب تنظيم. المادة 88.- لا يمكن للجنة التصنيف أو إلغاء التصنيف

أن تجتمع بشكل صحيح إلا إذا كان 2 3 على الأقل من أعضائها حاضرين. تُتخذ القرارات بالتوافق. المادة 98.- يتم توثيق أعمال لجنة التصنيف أو إلغاء التصنيف بواسطة محضر يُرسل إلى وزير المياه والغابات للحصول على مرسوم الموافقة الذي يُصدره مجلس الوزراء. المادة 09.- تعود مبادرة التصنيف بشكل مشترك إلى إدارة المياه والغابات وسكان المنطقة المعنية. في جميع

الحالات، تقوم إدارة المياه والغابات بالتعاون مع ممثلي القرى المجاورة، بالاعتراف بالحدود المراد تصنيفها وحقوق الاستخدام العرفية أو غيرها التي تمارس داخل هذه الحدود. المادة 19.- يخضع التصنيف وإلغاء التصنيف لنفس الإجراءات. المادة 29.- في إطار تنظيم الحياة البرية، تقوم إدارة المياه والغابات أيضًا بتصنيف الأنواع الحيوانية.

-- 41 من 94 --

يجب أن يظهر هذا التصنيف : قائمة الأنواع المحمية بالكامل التي يُحظر صيدها، أو اصطيادها، أو الاحتفاظ بها، أو نقلها، أو تسويقها ؛ قائمة الأنواع المحمية جزئيًا التي يُحظر صيدها، أو اصطيادها، أو نقلها، أو تسويقها ؛ قائمة الأنواع غير المحمية التي يخضع صيدها واصطيادها لتنظيم عام. تُعد القوائم المذكورة أعلاه وتُراجع بموجب تنظيم. !

! المادة 39.- استغلال الغابات هو تنفيذ كل أو جزء من عمليات إنتاج الخشب للتحويل المحلي، وإذا لزم الأمر، المنتجات الأخرى غير الخشبية أو المنتجات الثانوية التي يتم إصدار تصاريح الاستغلال لها. المادة 49.- استغلال غابة دائمة الإنتاج مسجلة أو غابة إنتاجية حساسة أو مجاورة للمجال الغابي الريفي مشروط بمنح أحد التصاريح الصناعية التالية :

، راصتخا

95.- المادة . راصتخا ، راصتخا ،

يباغلا لاجملل ةعباتلا تاباغلا يف نيِنطاوملل طقف يلحملا ليوحتلا ضارغأل حنمُي ،

الريفي. يتعلق بمنح حد أقصى قدره 05 شجرة في حدود مُحددة مسبقًا ومُعلمة من قبل إدارة المياه والغابات.

-- 51 من 94 --

ا للشروط المحددة بموجب تنظيم. المادة 69.- ، اختصار هو تصريح مساحة مخصص فقط للمواطنين. يتم منحه لاستغلال الغابات التابعة للمجال الغابي الدائم باستثناء الغابات الدائمة المصنفة. لا يمكن أن تزيد مساحة عن 000,51 هكتار عندما يتم دمجه في و000,05 هكتار عندما يكون موضوعًا لتنظيم من قبل الحائز. المادة 79.-

، راصتخا

لأي شخص طبيعي أو معنوي لاستغلال المجال الغابي الدائم، باستثناء الغابات الدائمة المصنفة مع الالتزام بالتنظيم والتحويل المحلي. تتراوح مساحة من 000,05 إلى 000,002 هكتار. في جميع الحالات، يجب ألا يتجاوز إجمالي مساحات عدة مُنحت لنفس الحائز 000,006 هكتار. المادة

، اختصار ، أو

لا .ديدجتلل ةلباق ةرودلا هذه .ةدحاو ةرود يواسي ، راصتخا ،

ب هجمد متي .نيِنطاوملل طقف حنمُي ، راصتخا ،

، راصتخا

الذين

لديهم القدرة على ضمان الإدارة المستدامة وتطوير صناعة التحويل وفقًا للشروط المحددة بموجب تنظيم. المادة 001.-
□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□ ، اختصار □□□ ، لا يمكن أن تتجاوز 000,51 هكتار عندما يتم دمجه في
□□□□ راصتخا ، □□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□ □□□□□□ □□ □□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□□
موضوعًا لتنظيم من قبل الحائز. المادة 101.- المشاركة في رأس مال
شركة استغلال الغابات وإنشاء شركة جديدة تخضع لموافقة مسبقة من إدارة المياه والغابات. في جميع الحالات، تُحظر
هذه العمليات عندما تتعلق بالحائزين الذين يتجاوزون بالفعل الحد الأقصى البالغ 000,006 هكتار أو عندما تؤدي إلى
زيادة المساحات الحرجية التي يمتلكها المستغل إلى ما يتجاوز هذا الحد.

□ □□□□□□! □□ □ المادة 201.- يجب على أي شخص طبيعي أو معنوي يرغب في ممارسة الاستغلال الغابي وتحويل
الخشب، الحصول على ترخيص مهني، وفقًا للشروط المحددة بموجب اللوائح. المادة 301.- تتمتع إدارة المياه والغابات
بمهلة ثلاثة أشهر بعد تقديم الملف لإخطار المتقدم، بقبول أو رفض مسبب للترخيص المهني. بعد انقضاء هذه المهلة،
يتعين على الجهة الاقتصادية
الاقتراب من الإدارة التي يتعين عليها إعطاؤه ردًا في غضون خمسة عشر يومًا. بعد انقضاء هذه المهلة، يعتبر صمت
الإدارة قبولاً. المادة 401.- لضمان الطابع الصناعي للاستغلال الغابي، يتم إنشاء لجنة تُسمى □لجنة التصنيع لقطاع
الخشب □، مكلفة بدراسة وإبداء رأي مسبق حول أي ملف منح تصاريح غابية بخلاف تصريح □غري إلى غري □، المختصر
ةنجللا هذه لمعو ةبيكرت ددحت . □□□
بموجب اللوائح. المادة 501.- لا يمكن للجنة أن تجلس بشكل صحيح إلا إذا كان ثلثا أعضائها على الأقل حاضرين. الفقرة
□□□□□□□□□□□□□□□□□□□ □□ تحت إدارة مستدامة، المختصر □□□□. المادة 601.- يتم توجيه أي طلب
□□□□□□□□□□□□□□□□□□□ □□ تحت إدارة مستدامة، المختصر □□□□، إلى الوزير المكلف بالمياه والغابات
عبر رئيس التفتيش الإقليمي للمياه
والغابات الذي تتبع له المنطقة المعنية. تشمل إجراءات المنح الخطوات التالية : الحصول على إذن استكشاف □ توقيع
اتفاقية مؤقتة للإدارة الاستغلال التحويل □ إصدار الترخيص لـ □□□□ من قبل الوزير المكلف بالمياه و الغابات □ توقيع
مرسوم منح □□□□ من قبل رئيس الوزراء.

في حالة وجود طلبات متعددة على نفس المنطقة، تُستخدم نتائج الاستكشاف كقاعدة فنية لفصل المتقدمين بعد
التحقق من قبل إدارة المياه والغابات. المادة 701.- يتم إصدار إذن الاستكشاف من قبل إدارة المياه و الغابات، بعد نشره
لمدة ثلاثين يومًا. لا يمكن أن تتجاوز مدة صلاحيته اثني عشر شهرًا اعتبارًا من تاريخ التوقيع. المادة 801.- عند انتهاء مدة
صلاحية إذن
الاستكشاف، يقوم الحائز بتقديم مشروع اتفاقية مؤقتة للإدارة الاستغلال - التحويل، مصحوبة بنتائج جرد الاستكشاف،
إلى الإدارة العامة للمياه والغابات. تمتلك إدارة المياه والغابات مهلة ثلاثة أشهر للموافقة أو رفض مشروع الاتفاقية. في
حالة الرفض، يجب أن تكون القرار مسببًا. بعد انقضاء هذه المهلة، يعتبر صمت الإدارة قبولاً. المادة 901.- تُمنح الاتفاقية
لمدة
أقصاها ثلاث سنوات. تسمح بإجراء، في المنطقة المطلوبة، عمليات متنوعة تتعلق بإعداد خطط الإدارة والتصنيع، وفقًا
للشروط المحددة في الاتفاقية المذكورة. المادة 011.- عند انتهاء هذه المهلة، يقدم حائز الاتفاقية طلبًا للحصول على
ا ةطخب اًبوحصم ، □□□□ رصتخملا ،ةمادتسم ةرادإ تحت □□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□ □
التصنيع المرتبطة. يتم إرسال هذا الملف للحصول على
رأي مسبب إلى اللجنة للتصنيع لقطاع الخشب التي تمتلك مهلة شهرين لإرساله إلى الوزير. بعد رأي اللجنة، يمتلك الوزير
المكلف بالمياه والغابات مهلة شهر لإخطار المتقدم. في حالة القبول، يتم منح □□□□ نهائيًا بموجب مرسوم من رئيس
ة 111.- في حالة كون □□□□□□□□□□□□□□□□□□□ □□ تحت إدارة مستدامة، المختصر □□□□، المطلوبة، تقع
في مناطق إعادة التشجير، أو
الغابات المنتجة الحساسة أو الحدودية للمجال الريفي، يتم اتخاذ مرسوم المنح المشار إليه في المادة 011 أعلاه بعد
المناقصة وفقًا للشروط المحددة بموجب اللوائح.

الفقرة 2 : شروط منح تصريح الغابات المرتبط، المختصر □□□. المادة 211.- يتم فحص ملف طلب تصريح الغابات

المرتبط، المختصر □ □ □، الموجه إلى الوزير المكلف بالمياه والغابات عبر رئيس التفتيش الإقليمي للمياه والغابات في المنطقة المعنية وفقًا للشروط المحددة بموجب اللوائح. في حالة القبول، يتم منح □ □ □ نهائيًا بموجب قرار من الوزير المكلف بالمياه والغابات. في

حالة الرفض، يجب أن تكون القرار مسببًا. المادة 311.- عندما يقع تصريح الغابات المرتبط، المختصر □ □ □، المطلوب، في مناطق إعادة التشجير، أو الغابات المنتجة الحساسة أو الحدودية للمجال الغابي الريفي، يتم اتخاذ قرار المنح المشار إليه في المادة 311 بعد المناقصة. في جميع الحالات، فإن استغلال □ □ □ مشروط بإذن الاستغلال الصادر عن رئيس التفتيش الإقليمي للمياه

والغابات، وفقًا للشروط العامة المتعلقة باستغلال الأخشاب. الفقرة 3 شروط منح تصريح □غري إلى غري □، المختصر يميلقإلا شيتفتلا ىلإ □يرغ ىلإ يرغ □ حيرصت بلط فلم ميدقت متي -.114 ةداملا . □ □ □
للمياه والغابات في المنطقة المعنية ويتم فحصه وفقًا للشروط المحددة بموجب اللوائح. القسم الفرعي 3 : الشروط العامة لاستغلال الغابات المنتجة للأخشاب. المادة 511.- يخضع

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ تحت إدارة مستدامة، المختصر □ □ □ وتصاريح الغابات المرتبطة، المختصر □ □ □ ، لشروط عامة مكملة بشروط خاصة، خاصة بكل نوع من أنواع الاستغلال. تكون هذه الشروط الخاصة، لكل نوع من أنواع الاستغلال، دفتر الشروط التعاقدية. المادة 611.- يتم تمثيل محيط التصاريح الغابية إما بخط متعدد الأضلاع محدد بنقاط، أو بواسطة حدود طبيعية تقع بين

نقطتين. تُحدد النقاط التي تحدد حدود التصاريح بواسطة علامات دائمة مزروعة باستخدام نظام تحديد المواقع التفاضلي لضمان دقة مترية. تُزرع هذه العلامات انطلاقًا من النقاط الأساسية المزروعة في وحدة إدارة الغابات، المختصر □ □ □.
المادة 711.- يتم تجسيد الخط المتعدد الأضلاع الذي يحدد حدود التصاريح على الأرض بواسطة ممر مفتوح وصيانته بانتظام. المادة 811.- تُنفذ

عمليات تحديد الحدود ووضع العلامات بواسطة إدارة المياه والغابات أو من قبل مزود معتمد ويتحملها حائز التصريح. في حالة النزاع، يتعين على اللجنة للتصنيع لقطاع الخشب، المشار إليها في المادة 401 أعلاه، تعيين خبير معتمد، بمساعدة ممثل من كل طرف. المادة 911.- يتم رسم خرائط الأسطح السنوية للقطع، المختصر □ □ □، في وقت إعداد خطط الإدارة، ويتم تحديدها على الأرض

قبل تقديم خطة العمليات السنوية، المختصر □ □ □، من قبل الجهة الاقتصادية. المادة 021.- خلال استغلال السطح السنوي للقطع، المختصر □ □ □، يتم صيانة الممرات والعلامات الموضوعة على الأشجار من قبل الجهة الاقتصادية بحيث تظل دائمًا مرئية. المادة 121.- يتم تقديم خطة العمليات السنوية، المختصر □ □ □، المعدة لكل سطح سنوي للقطع، المختصر □ □ □، للموافقة عليها إلى التفتيش

الإقليمي للمياه والغابات المختص. تكون فتح السطح السنوي للقطع للاستغلال مشروطة بإذن الاستغلال الصادر عن رئيس التفتيش الإقليمي للمياه والغابات في نفس الوقت مع الموافقة على □ □ □ المرتبطة به. المادة 221.- من أجل الحفاظ على الأشجار المستقبلية والأشجار المحفوظة أثناء عمليات قطع الأشجار وإزالة الأخشاب، يجب أن تخضع الأشجار التي سيتم استغلالها والأشجار التي

يجب الحفاظ عليها لعلامة من قبل الجهة الاقتصادية تحت رقابة إدارة المياه والغابات. المادة 321.- لا يفتح تصريح الاستغلال الغابي على الأرض إلا الحق في إقامة، لمدة لا تقل عن دورة واحدة محددة في خطة الإدارة، البنى التحتية اللازمة لتنظيم وتشغيل الاستغلال، وفي الحالات المناسبة، لإنشاء وحدات التحويل المحددة.

المادة 421.- تمنح عناوين الاستغلال وتصاريح الاستغلال الحق في قطع الأشجار التي يبلغ قطرها أكبر من أو يساوي القطر الأدنى للاستغلال، المختصر □ □ □، المحدد في خطة الإدارة لجميع الأقطار الدنيا للاستخدام حسب وحدة إدارة الغابات، المختصر □ □ □ □ □ □ □. يشمل حق القطع جميع أنواع الأخشاب القابلة للتسويق، باستثناء الأنواع المحتفظ بها لأسباب ذات مصلحة عامة وفي الحدود

المحددة بموجب وثائق إدارة □ □ □. المادة 521.- خلال الاستغلال، يُسمح للمستغل بقطع شجرة متشابكة في أخرى حتى لو لم تصل إلى قطر الاستغلال. المادة 621.- لأغراض استغلالهم الصارمة، يُسمح للمستغلين بإجراء القطع اللازمة لإنشاء المسارات أو طرق الإخلاء، حدائق تخزين الأخشاب، معسكرات أو قرى غابية، المرافق التقنية للاستغلال ووحدات التحويل. تُترك جذور الأشجار

المقطوعة والمستردة على شكل أخشاب وفقًا للمادة الحالية في مكانها أو على حافة المساحة المزالة للسماح بمراقبة

لاحقة. المادة 721.- يجب على كل حائز لعنوان استغلال غابي أن يمتلك على الأقل مطرقة تحمل علامته. يتم تسجيل بصمة هذه المطرقة في سجل المحكمة في دائرتها العدلية وتقديمها إلى إدارة المياه والغابات أو أي هيئة مفوضة. في حالة الإيجار، يتعين على
المستأجر استخدام العلامات أو المطرقة لصاحب تصريح الغابات. المادة 821.- يتم وضع علامة على كل شجرة مقطوعة في التصاريح الغابية ببصمة المطرقة المشار إليها في المادة 821 أعلاه ورمز تعريف الشجرة على الخشب، القاعدة وعلى الأخشاب المقطوعة. المادة 921.- تخضع الأشجار المقطوعة والمستردة على شكل أخشاب وفقًا لأحكام المادة 721 أعلاه لتمييز منفصل. المادة 031.-
يجب على كل مستغل غابي الاحتفاظ بتحديث، لكل موقع في الاستغلال، دفتر موقع وفقًا لأحكام المادة 91 أعلاه. تعتبر الأشجار المكسورة أثناء القطع وكذلك الأشجار التي تظهر عيوب أو أضرار مرئية بعد القطع تجعلها غير قابلة للاستخدام تعتبر مهجورة في الموقع.

أسباب هذا التخلي مذكورة في دفتر العمل وفقًا لرمز تقليدي. المادة 131.- يتم تسجيل المعلومات المتعلقة بالأسطوانة في دفتر العمل قبل نهاية أسبوع القطع. يجب تسجيل المعلومات المتعلقة بالأخشاب في الدفتر قبل إخلاء الأخشاب من موقع العمل. المادة 231.- يتم توقيع دفتر العمل وختمه من قبل رئيس تفتيش المياه والغابات الإقليمي. يجب تقديمه عند أي طلب من قبل موظفي
إدارة المياه والغابات الذين يضعون تأشيراتهم بأسمائهم على الفور بعد آخر تسجيل في الدفتر. المادة 331.- يتم إغلاق دفتر العمل في نهاية كل عام ويتم إيداعه في مقر تفتيش المياه والغابات الإقليمي المختص، في موعد أقصاه 13 يناير من السنة التالية. المادة 431.- يُمنع على المشغلين التخلي عن الأخشاب ذات القيمة التجارية في مواقع القطع، أو في مناطق التحميل، أو
على جوانب طرق التصريف. تُعتبر الأخشاب غير المزالة بعد ستة أشهر من القطع مهجورة. تحدد الخصائص المتعلقة بالأخشاب ذات القيمة التجارية التي يُمنع التخلي عنها في مواقع استغلال الغابات بموجب تنظيمات. يعتبر التخلي غير المبرر عن الأخشاب ذات القيمة التجارية في موقع العمل انتهاكًا لخطة الإدارة. بغض النظر عن العقوبات المطبقة في هذه الحالة، تصبح الأخشاب
المهملة ملكًا للدولة بغرض استغلالها. المادة 531.- يُطلب من حاملي تراخيص الاستغلال الذين يرغبون في استخدام طريق عام أو خاص لإخلاء المنتجات الخام أو المعالجة الناجمة عن استغلالهم، إعداد ثلاث نسخ من ورقة الطريق دون أي شطب أو تحميل زائد. يجب أن تصاحب نسخة من ورقة الطريق هذه المنتجات. المادة 631.- يُطلب من أي مشغل غابات تقديم الوثائق الفنية والمحاسبية
المتعلقة بنشاطه إلى تفتيش المياه والغابات الإقليمي، في نهاية كل ربع سنة، وبحد أقصى في نهاية الشهر التالي، بما في ذلك: الحالة الربعية لإنتاج الأخشاب من الأوكومه والأوزيغو المقدمة إلى الشركة الوطنية للأخشاب في الغابون، المختصرة ؛ الحالة الربعية لإنتاج الأخشاب المقدمة للمصانع المحلية مع التفصيل حسب المصنع؛

الحالة الربعية لمبيعات الأخشاب المتنوعة مع التفصيل حسب المشتري والمراجع الخاصة بالمشترين. المادة 731.- في نهاية كل عام، وبحد أقصى في 13 مارس من السنة التالية، يُطلب من حامل الترخيص تقديم البيانات التلخيصية، وفقًا لأحكام المادة 91 أعلاه. المادة 831.- شراء أو بيع الأخشاب مشروط بتقديم ورقة المواصفات المعتمدة من قبل إدارة الغابات في منطقة الاستغلال.
المادة 931.- يُطلب من والمصانع المحلية والمشترين الأخرين للأخشاب المتنوعة: أن يطلبوا هذه الورقة من المواصفات قبل أي استلام للأخشاب؛ أن ينفذوا التعليمات الصادرة عن إدارة الغابات المتعلقة بالضرائب والرسوم وأن يدفعوا المبلغ إلى خدمات الملكيات في غضون ثلاثين يومًا بعد الاستلام. المادة 041.- لا يمكن اعتماد أي ورقة مواصفات من قبل إدارة الغابات
دون تقديم إيصال أو نسخة مصدقة تشهد على دفع المشغل للحقوق والضرائب المستحقة بموجب تراخيصه، واستغلاله، وتحويل الأخشاب الناتجة عنها. المادة 141.- تُمنح تراخيص الاستغلال الغابي مع مراعاة حقوق الطرف الثالث. في حالة تداخل ترخيصين، يعود استغلال الجزء المتنازع عليه إلى أول حامل ترخيص. المادة 241.- يحق لأي مشغل الوصول إلى طريق إخلاء عام عبر طرق أو مسارات
خاصة دون أن يُعترض عليه من قبل حامل الترخيص المتداخل. في هذه الحالة، يجب إبلاغه بمسار الطريق المقترح قبل

ثلاثة أشهر على الأقل من الأعمال. ومع ذلك، عند إنشاء شبكة الإخلاء، يمكن لصاحب الترخيص المتداخل الذي يعتقد أنه يتعرض لضرر أن يطلب إجراء تحكيم من قبل تفتيش المياه والغابات الإقليمي المختص. إذا استمر النزاع، يتم حله بواسطة لجنة يرأسها الوزير
المسؤول عن المياه والغابات، بمساعدة ممثلين اثنين عن القطاع الغابي.

يمكن للجنة إما تأكيد مسار طريق الإخلاء، أو فرض مسار آخر. في جميع الأحوال، يجب عليها التحكيم في أي نزاع ينشأ عن إنشاء أو استخدام طريق الإخلاء. الأخشاب الناتجة عن فتح الطريق في الملكية العامة تعود للدولة. أما تلك الناتجة عن الترخيص الثالث فتعود لصاحبها. المادة 341.- باستثناء تنقل سكان القرى المجاورة، وموظفي المياه والغابات، وعناصر قوات الأمن، أثناء
أداء مهامهم، يدير حامل ترخيص الاستغلال الغابي استخدام شبكة الإخلاء التي ينشئها، بما في ذلك الأجزاء من هذه الشبكة الواقعة على تراخيص طرف ثالث أو على غابات الدولة التي لم تُمنح بعد. المادة 441.- في حالة تعرض غابة أو جزء من غابة تم تنظيمها من قبل الدولة لقيود جسدية أو بيئية أو اجتماعية غير عادية، يمكن لإدارة المياه والغابات أن تقرر إخضاعها لقاعدة
المناقصة واستغلالها إما بنفسها أو وفقًا للشروط الخاصة المحددة بموجب تنظيمات. المادة 541.- في نهاية كل ربع سنة، وبحد أقصى في نهاية الشهر التالي، يُطلب من الوحدة الإدارية المستغلة تقديم تقرير فني ومالي عن الاستغلال إلى الإدارة العامة للمياه والغابات. تُودع الإيرادات المالية للاستغلال في الخزينة العامة لتمويل صندوق تم إنشاؤه بموجب المادة 942 أدناه.
المادة 641.- في نهاية الاستغلال، وبحد أقصى ثلاثة أشهر بعد تاريخ انتهاء الترخيص، يجب على الوحدة الإدارية المستغلة تقديم تقرير فني ومالي عن الاستغلال إلى الإدارة العامة للمياه والغابات. المادة 741.- يُسمح في الشروط المحددة
بموجب تنظيمات: نقل التراخيص؛ نقل التراخيص لتجميع التراخيص الغابية تحت الإدارة المستدامة، المختصرة ؛ تجميع التراخيص لتكوين
-.148 ةدامل ا .راتكه 600000 ةعمجمل ا ةحاسم زواجتت نأ نكمي ال ،تاالحل ا عيمج يف . الحصول على ترخيص غابي لا يفتح الحق لاستغلال المنتجات الغابية الأخرى غير الخشب.

يخضع استغلال هذه المنتجات الأخرى مثل الموارد الجينية، والحيوانية، والسمكية، والزراعية، والمعدنية، والقمم إلى نصوص منفصلة. المادة 941.- داخل الغابات المصنفة، يُحظر منح تراخيص الاستغلال الغابي. ومع ذلك، يمكن تخصيص المساحات المعاد تشجيرها من قبل الدولة، قبل النضج، من خلال المناقصة. القسم الفرعي 4: عن التنازل، والنقل، والتحويل وتجميع التراخيص الغابية.
المادة 051.- لا يمكن أن تكون موضوع تنازل، أو نقل، أو تحويل إلا التراخيص الغابية تحت الإدارة المستدامة، المختصرة ، ةرصتخمل ا ،ةطبترمل ا تاباغل ا صيخارتو ، ةايمل ا ةرادإ نم نذإ ىلع لوصحل ا طرشب ، والغابات. المادة 151.- يحدد عقد النقل الشروط الفنية والمالية. ويذكر الالتزامات والأعباء المرتبطة بالتراخيص المنقولة. يجب أن يُرفق بخطط الإدارة ويعتمد من
قبل الإدارة العامة للمياه والغابات بعد التحقق من توافقه. المادة 251.- يتكون تجميع التراخيص من تحويلات متبادلة بين حاملين لترخيصين. يتم إعداد عقد التحويلات المتبادلة وفقًا لأحكام الفقرة 1 من المادة 251 أعلاه. المادة 351.- تشكل أيضًا تجميع التراخيص، العقود بين حاملي تراخيص الغابات المرتبطة، المختصرة ، بهدف تكوين ترخيص غابي تحت الإدارة المستدامة،
المختصرة . يجب إرسال هذه العقود للمصادقة إلى إدارة المياه والغابات في نفس الوقت مع طلب الاتفاقية المؤقتة للإدارة-الاستغلال- التحويل المتعلقة بالتراخيص المعنية. تتم المصادقة المشار إليها أعلاه بعد استشارة اللجنة المعنية بالصناعة لقطاع الأخشاب بهدف اتفاقية الإدارة-الاستغلال-التحويل المتعلقة بالتراخيص المعنية.

يقوم هؤلاء الحاملون بتعيين وتفويض مشغل يكون الممثل القانوني لهم. المادة 451.- لا يمكن أن تكون الترخيص الغابي تحت الإدارة المستدامة، المختصرة ، موضوع بيع إلا في حالة الإفلاس أو عندما يكون الحامل قد استغل على الأقل الوحدة الغابية الأولى للإدارة، المختصرة . في جميع الحالات، تعود إلى الملكية الغابية للدولة لإجراء مناقصة.
المادة 551.- تحدد

شروط تجديد التراخيص الغابية بموجب تنظيمات. القسم الفرعي 5: عن الغابات المجتمعية. المادة 651.- الغابة المجتمعية هي جزء من الملكية الغابية الريفية مخصص لمجتمع قروي بهدف القيام بأنشطة أو بدء عمليات ديناميكية لإدارة مستدامة للموارد الطبيعية بناءً على خطة إدارة مبسطة. المادة 751.- تُنشأ الغابات المجتمعية وفقًا للشروط المحددة بموجب تنظيمات في الملكية
الغابية الريفية، بناءً على طلب قرية، أو تجمع قرى، أو مقاطعة لمصلحة المجتمعات القروية المعنية. المادة 851.- يخضع استغلال الغابات المجتمعية لخطة إدارة مستدامة مبسطة، تُسمى خطة إدارة بسيطة ، وعقد أو عدة عقود للتوريد مع شركة أو عدة شركات تحويل محلية. المادة 951.- تُنفذ أعمال تحديد الحدود، والتصنيف، وتنظيم الغابات المجتمعية مجانًا من قبل إدارة المياه
والغابات. المادة 061.- يمكن أن يتم استغلال الغابات المجتمعية إما عن طريق الإدارة أو عن طريق الإيجار من قبل المجتمعات القروية. المادة 161.- إيرادات استغلال الغابات المجتمعية هي ملكية المجتمع. المادة 261.- تُقدم طلب إنشاء غابة مجتمعية إلى رئيس تفتيش المياه والغابات الإقليمي في المنطقة المعنية مرفقًا بـ: محضر من الهيئة التمثيلية للمجتمع؛

خطة وضع الغابة المطلوبة. القسم 2 : عن استغلال الحياة البرية. الفرع 1 : عن الأحكام العامة لاستغلال الحياة البرية. المادة 361.- مع مراعاة أحكام المادة 41 أعلاه، لا يجوز لأحد أن يصطاد في الغابون ما لم يكن حاملاً لرخصة صيد أو ترخيص صيد صادر عن إدارة المياه والغابات. لا تنطبق هذه الأحكام على الممتلكات المغلقة. المادة 461.- تعتبر أعمال الصيد بمعنى هذا
القانون، المطاردة، الاقتراب، إطلاق النار وإجراء رحلة بهدف القبض أو قتل حيوان بري. المادة 561.- لا يمكن إصدار رخص الصيد إلا لحاملي رخصة حمل السلاح. المادة 661.- لا يمكن إصدار ترخيص القبض إلا للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يسعون لتحقيق هدف تجاري، علمي أو سياحي. المادة 761.- لا يمكن إصدار ترخيص صيد الصور إلا للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين
الذين يسعون لتحقيق هدف تجاري أو مهني. المادة 861.- رخص الصيد والتراخيص شخصية. لا يمكن بيعها أو إقراضها أو التنازل عنها. المادة 961.- في حالة الضرورة، يمكن للوزير المسؤول عن المياه والغابات تحديد توزيع رخص وتراخيص الصيد. المادة 071.- يجب أن يتم الموافقة مسبقاً على إدخال تقنيات جديدة للصيد في الغابون من قبل إدارة المياه والغابات. المادة 171.-
باستثناء حالات الدفاع الشرعي ومع مراعاة أحكام المادة 661 أعلاه، لا يجوز لأحد أن يصطاد بأسلحة غير تلك التي تنتمي إلى الفئة الثالثة وفقاً للنصوص المعمول بها. المادة 271.- بمعنى هذا القانون، يُفهم من الدفاع الشرعي، الفعل المحظور للصيد الذي يتم في الحاجة الفورية للدفاع عن النفس، أو عن الآخرين، أو عن قطيع الحيوانات الأليفة الخاص به أو عن محصوله.

المادة 371.- يمكن إصدار رخص وتراخيص الصيد والقبض على الحيوانات التالية في جمهورية الغابون : رخصة صيد صغيرة رخصة صيد كبيرة رخصة صيد علمية رخصة قبض علمية ترخيص القبض التجاري على الحيوانات البرية الحية ترخيص صيد الصور المادة 471.- تعطي رخصة الصيد الصغيرة الحق في قتل الأنواع الحيوانية غير المحمية أو المحمية جزئياً، باستثناء الفيل
والجاموس، باستخدام أسلحة ناعمة أو مخددة من عيار مصرح به. تتضمن ثلاث فئات : رخصة صيد صغيرة مخصصة للمواطنين رخصة صيد صغيرة مخصصة للمغتربين المقيمين رخصة صيد صغيرة مخصصة للسياح غير المقيمين، صالحة حصرياً في مجالات الصيد. المادة 571.- تعطي رخصة الصيد الكبيرة الحق في قتل الأنواع الحيوانية غير المحمية أو المحمية جزئياً، باستخدام أسلحة مخددة من
عيار مصرح به. تتضمن رخصة الصيد الكبيرة ثلاث فئات : رخصة صيد كبيرة مخصصة للمواطنين رخصة صيد كبيرة مخصصة للمغتربين المقيمين رخصة صيد كبيرة مخصصة حصرياً في مجالات الصيد. المادة 671.- تُمنح رخصة الصيد العلمية ورخصة القبض العلمية لأغراض علمية، للممثلين عن الهيئات العلمية المحددة من قبل إدارة المياه والغابات وتعطي الحق في القتل، أو الجمع أو القبض
على الحيوانات البرية. المادة 771.- ترخيص القبض التجاري على الأنواع الحيوانية البرية يسمح بالقبض والاحتفاظ بالحيوانات الحية لأغراض تجارية، سياحية و تربية. لا تُمنح إلا للمواطنين. المادة 871.- تُمنح رخصة صيد الصور للمهنيين

في السينما، التلفزيون والتصوير الفوتوغرافي.

المادة 971.- رخص الصيد الصغيرة والكبيرة المخصصة للسياح غير المقيمين، رخصة الصيد العلمية، رخصة القبض العلمية وترخيص القبض التجاري على الأنواع الحيوانية البرية تخضع لدفع ضريبة القتل أو القبض التي يتم تحديد معدلها وقاعدتها بموجب قانون المالية. المادة 081.- تُمنح الرخص، تراخيص الصيد والقبض وفقاً للشروط المحددة بموجب اللوائح. لا تنطبق هذه الأحكام على
رخصة الصيد الصغيرة باستثناء ما يتعلق بعقد التأمين. في هذه الحالة الأخيرة، يجب أن يكون المتقدم قد بلغ من العمر 81 عاماً على الأقل. المادة 181.- الرخص، تراخيص الصيد أو القبض وعقود التأمين على الأسلحة شخصية بحتة. لا يمكن إقراضها أو التنازل عنها، أو بيعها. يجب تقديمها عند أي طلب من الوكلاء المخولين. المادة 281.- تُرفض أو تُسحب الرخص والتراخيص للصيد أو
القبض من : أي شخص محكوم عليه بالسجن لمدة تزيد عن ستة أشهر بتهمة التمرد أو العنف تجاه وكلاء القوة العامة ووكلاء المياه والغابات, أي شخص محكوم عليه بتهمة انتهاك اللوائح المتعلقة بالمياه والغابات المعمول بها بشأن نظام الأسلحة والذخائر. أي شخص محكوم عليه بالسجن لأكثر من عامين بتهمة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والصيد. المادة 381.- لا يمكن إصدار
رخصة الصيد الصغيرة للأشخاص الطبيعيين الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً. المادة 481.- يتم تقديم طلب رخصة الصيد الصغيرة إلى إدارة المياه والغابات الأقرب، التي، بعد الدراسة، تصدر الرخصة. رخصة الصيد الصغيرة صالحة فقط للسنة الحالية للمواطنين و المغتربين المقيمين تكون هذه الصلاحية ثلاثة أشهر للسياح غير المقيمين، اعتباراً من تاريخ الإصدار. في جميع
الحالات، لا يمكن استغلال رخصة الصيد الصغيرة إلا خلال فترة فتح الصيد.

المادة 581.- يتم تقديم طلب رخصة الصيد الكبيرة إلى رئيس تفتيش المياه والغابات الإقليمي الذي، بعد الدراسة، يحيل الملف إلى الإدارة العامة للإصدار. مدة صلاحية رخصة الصيد الكبيرة هي نفس مدة صلاحية رخصة الصيد الصغيرة، المنصوص عليها في المادة 581 أعلاه. لا يمكن إصدار رخصة الصيد الكبيرة إلا للأشخاص الذين يبلغون من العمر واحداً وعشرين عاماً على الأقل.
المادة 681.- يجب على حاملي رخص الصيد الصغيرة والكبيرة تسجيل يومياً في الصفحات الخاصة من دفاتر صيدهم، الأنواع الحيوانية المحمية جزئياً التي تم قتلها، جنس الحيوان، المكان وتاريخ القتل بالإضافة إلى خصائص الجوائز. المادة 781.- يجب على حاملي رخص الصيد الكبيرة الإبلاغ، خلال خمسة عشر يوماً بعد القتل، عن الأنواع الحيوانية المحمية جزئياً التي تم قتلها
والحصول على توقيع دفاتر صيدهم من المسؤول المحلي عن المياه والغابات. المادة 881.- يجب لصق إيصالات الضرائب على القتل في دفتر الصيد في الأماكن المخصصة لذلك. المادة 981.- تُمنح رخصة الصيد العلمية ورخصة القبض العلمية من قبل الوزير المسؤول عن المياه والغابات. المادة 091.- تحدد رخصة الصيد العلمية ورخصة القبض العلمية الحقوق والالتزامات الممنوحة لحاملها
والمجال الذي يتم استغلالها فيه. المادة 191.- يكون حامل رخصة الصيد العلمية أو رخصة القبض العلمية ملزماً بدفع الضرائب على القتل، القبض والتصدير. المادة 291.- تُمنح رخصة القبض التجاري على الأنواع الحيوانية البرية من قبل الوزير المسؤول عن المياه والغابات. يجب أن يكون المتقدم شخصاً طبيعياً يبلغ من العمر واحداً وعشرين عاماً على الأقل أو شخصاً اعتبارياً
محدداً من قبل إدارة المياه والغابات. المادة 391.- تشير رخصة القبض التجاري على الأنواع الحيوانية البرية إلى مدة صلاحيتها، منطقة القبض، بالإضافة إلى عدد الحيوانات المسموح بها لكل نوع. تكون منحها مشروطة بدفع ضريبة محددة وفقاً لفئة الحيوان المراد القبض عليه.

المادة 491.- يحتفظ حامل رخصة القبض التجاري على الأنواع الحيوانية البرية بدفتر قبض مختوم من إدارة المياه والغابات يسجل فيه : الحيوانات التي تم القبض عليها بالإضافة إلى الحيوانات المصابة أو الميتة أثناء القبض أو في الأسر قبل بيعها أو تصديرها التاريخ، مكان القبض، جنس وعمر الحيوان بما في ذلك الخصائص الخاصة. المادة 591.- تُمنح رخصة صيد الصور من قبل

إدارة المياه والغابات للأشخاص الطبيعيين الذين يبلغون من العمر ثمانية عشر عاماً على الأقل أو للأشخاص الاعتباريين، المحددين بشكل صحيح. يجب أن تشير رخصة صيد الصور إلى مكان التدخل بالإضافة إلى صلاحيتها. المادة 691.- نتيجة للأضرار التي تلحق بالمحاصيل من قبل بعض الأنواع، يمكن لإدارة المياه والغابات، بعد التحقيق وفي الشروط المحددة بموجب اللوائح، السماح
بإجراء عمليات الصيد أو أي وسيلة أخرى لمكافحة داخل منطقة محددة. وينطبق الأمر نفسه على مكافحة الحيوانات المصابة أو المريضة. في حالة القتل، تستعيد إدارة المياه والغابات الجثث والجوائز. تُترك اللحوم للسكان المحليين.
المادة 791.- تحدد الشروط المتعلقة بالاحتفاظ، النقل والتسويق لأي حيوان بري، الجوائز ومنتجات الصيد بموجب اللوائح. في جميع الحالات، فإن
تسويق منتجات الصيد مشروط بالحصول على ترخيص خاص. المادة 891.- يمكن لأي شخص يحمل أنواعاً حيوانية برية حية، غير محمية أو محمية جزئياً، وفقاً للشروط المحددة بموجب اللوائح إنشاء وحدة تربية. المادة 991.- استغلال الحيوانات البرية الحية، الجثث، الجوائز ومننتجات الصيد مشروط بالحصول على : شهادة منشأ ورخصة استغلال صادرة عن إدارة المياه والغابات شهادة
صحية بيطرية صادرة عن الخدمة الوطنية للتربية.

المادة 002.- يجب على أي شخص اكتشف رؤوس عاجية أن يقدمها إلى أقرب إدارة للمياه والغابات. المادة 102.- في إطار إدارة الحياة البرية، يمكن لإدارة المياه والغابات الاستعانة بملازمين للصيد من أجل: حماية الحياة البرية المشاركة في عمليات الصيد الإدارية بعد الأضرار الكبيرة أو المتكررة التي تلحق بالمحاصيل الزراعية، أو الحيوانات الأليفة أو الأشخاص بسبب بعض
الأنواع من الحيوانات البرية تسجيل المخالفات المتعلقة بالحياة البرية والصيد. المادة 202.- يتم توظيف ملازمي الصيد ويؤدون اليمين وفقًا للشروط المحددة بموجب اللوائح. المادة 302.- داخل منطقة الصيد وفي الشروط المحددة بموجب اللوائح، يتم تنظيم أنشطة الصيد بعد المناقصة من قبل مرشد صيد يحمل ترخيص مرشد صيد أو من قبل مساعديه.
المادة 402.- يضمن مرشد الصيد
احترام موظفيه وعملائه للقوانين المعمول بها. وبهذا، يكون مسؤولاً مدنيًا عن العواقب الضارة لأفعالهم أثناء الرحلات وملزمًا بالتأمين. المادة 502.- مع مراعاة الدفاع الشرعي، يُحظر على حامل ترخيص مرشد الصيد ومساعديه، الصيد لأغراض شخصية داخل نطاق نشاطهم. المادة 602.- يؤدي مرشد الصيد اليمين وفقًا للشروط المحددة بموجب اللوائح.
المادة 702.- يمكن سحب الترخيص
ولقب مرشد الصيد في حالة: تكرار الجرائم المتعلقة بالصيد؛ عدم دفع الضرائب والرسوم؛ إدخال العملاء بشكل غير قانوني؛ عدم احترام دفتر الشروط؛ الصيد في فترة الإغلاق؛ الصيد في منطقة محمية غير تلك التي هو مسؤول عنها؛ الاحتيال في مجال الصيد؛ عدم تقديم المعلومات المطلوبة أو تقديم معلومات خاطئة أو غير كافية.

القسم 2: أحكام خاصة لاستغلال الحياة البرية. المادة 802.- إن الاستغلال الفني للمناطق المحمية هو من اختصاص إدارة المياه والغابات. وبهذا، تكون إدارة المياه والغابات مسؤولة عن تنظيم القوانين، وإعداد خطط الإدارة، والمراقبة، والرقابة وإصدار أوامر التحصيل. المادة 902.- يتكون الاستغلال السياحي للحدائق الوطنية من إنشاء وإدارة المجمعات والأنشطة السياحية.
المادة 012.- يتم ضمان توجيه السياح داخل الحدائق الوطنية ومناطق الصيد حصريًا من قبل أشخاص معتمدين وفقًا للشروط المحددة بموجب اللوائح. المادة 112.- يؤدي الاستغلال السياحي للحدائق الوطنية ومناطق الصيد إلى تحصيل الضرائب والرسوم المحددة في المادة 542 من هذا القانون. المادة 212.- بناءً على طلب مجتمع محلي، يمكن تصنيف جزء من الغابة الريفية كمنطقة محمية
وفقًا للشروط المحددة بموجب اللوائح. المادة 312.- يُحظر منح امتيازات للمناطق المحمية. ومع ذلك، لضمان تطوير السياحة، يُسمح باستغلال الأنشطة السياحية داخل الحدائق الوطنية ومناطق الصيد وفقًا لأحكام المواد 902 و112 أعلاه.
المادة 412.- حديقة الحيوانات هي منطقة عامة أو خاصة مُعدة، لعرض الحيوانات الأسيرة لأغراض ترفيهية، جمالية، ثقافية أو لإعادة التوطين.
تحدد الشروط لإنشاء وإدارة حدائق الحيوانات بموجب اللوائح. المادة 512.- يُحظر في جميع أنحاء الإقليم الوطني: الصيد بدون ترخيص؛ الصيد في فترة الإغلاق؛

الصيد في المناطق المحمية؛ عدم احترام معايير اصطياد وذبح الحيوانات؛ المطاردة، الاقتراب أو إطلاق النار على الطرائد من داخل مركبة برية، أو سفينة أو طائرة؛ التحليق على ارتفاع أقل من 002 متر في المناطق المحمية؛ الصيد ليلاً باستخدام أو بدون جهاز إضاءة؛ عمليات الصيد باستخدام النيران، والشباك والحفر؛ الصيد والاصطياد باستخدام المخدرات، الطعوم
المسمومة، الفخاخ والمتفجرات؛ الصيد باستخدام الفخاخ المعدنية والكوابل الفولاذية؛ جميع أنواع الاحتيال الأخرى في مجال الصيد. المادة 612.- في حالة الضرورة، وخاصة لحماية الأشخاص والممتلكات، يمكن لإدارة المياه والغابات السماح بصيد أو اصطياد حيوان بري بواسطة الوسائل المناسبة. المادة 712.- زيارة والتنقل داخل الحدائق الوطنية مشروط بدفع رسوم دخول يتم
تحديد معدلها وقاعدتها بموجب قانون المالية. المادة 812.- تخضع الأنشطة المهنية المتعلقة بتصوير وتصوير الحيوانات البرية لترخيص مسبق من إدارة المياه والغابات، ودفع رسوم خاصة يتم تحديد قاعدتها ومعدلها بموجب قانون المالية. المادة 912.- داخل مناطق الصيد، يُحظر ذبح الأحداث والإناث من جميع الأنواع. الفصل 111: عن التصنيع في قطاع الخشب المادة 022.- التصنيع
في قطاع الخشب هو مجموعة الأنشطة التي تُمارس باستخدام أدوات بسيطة أو سلاسل معقدة من الإنتاج بهدف تحويل الخشب أو منتجاته الثانوية إلى منتجات شبه نهائية أو نهائية. المادة 122.- يهدف التصنيع في قطاع الخشب بشكل خاص إلى: تعزيز الاستخدام الرشيد للمنتجات الخشبية، تمويل الإدارة المستدامة للغابات؛ خلق قيمة مضافة و وظائف؛ تطوير صناعات الخشب؛ زيادة
الناتج المحلي الإجمالي .

المادة 222.- يتضمن التصنيع في قطاع الخشب أساسًا: صناعة التحويل الأول؛ صناعة التحويل الثاني؛ صناعة التحويل الثالث. المادة 322.- تجمع صناعة التحويل الأول أنشطة النشر، والتدوير، والقطع والتجفيف. المادة 422.- تجمع صناعة التحويل الثاني أنشطة إنتاج الألواح وصناعة المنتجات القياسية البسيطة مثل القوالب، والملفات المجهزة والأرضيات. المادة 522.- تجمع
صناعة التحويل الثالث أنشطة أخرى تؤدي بشكل خاص إلى منتجات نهائية ومركبة من النجارة وصناعة الأثاث. المادة 622.- يجب أن يتضمن إنشاء أي صناعة على الأراضي الوطنية خطة تصنيع تتضمن: دراسة جدوى المشروع؛ دراسة الأثر البيئي؛ برنامج تنفيذ مع جدول زمني مفصل، وصف للمرافق والمعدات الصناعية مع تحديد الأداء مثل: الإنتاج، الإنتاجية، العائد المادي، مواصفات
المنتجات وعدد الموظفين؛ النظام الأساسي للشركة أو ترخيص تجاري للأشخاص الطبيعيين؛ ترخيص مهني مُعطى وفقًا للشروط الواردة في المادة 201 من هذا القانون. المادة 722.- يجب أن تغطي الإنتاج الوطني من الأخشاب أولاً طلب الوحدات المحلية للتحويل. لهذا الغرض، يجب أن يتطور معدل تحويل الإنتاج المحلي ليصل إلى 57 خلال العقد الذي يلي تاريخ إصدار هذا القانون.
يقدم الوزير المسؤول عن المياه والغابات جميع التدابير المناسبة لتحقيق هذا الهدف. المادة 822.- يتعين على مسؤولي صناعات الخشب فتح سجلات تشير إلى حركة مخزون الأخشاب المستلمة والمتحولة في مصانعهم. يجب تحديث هذه السجلات بانتظام.

لهذا الغرض، يتعين على مسؤولي صناعات الخشب تسجيل في السجلات الخاصة، المعلومات الواردة في ورقة الطريق، خلال 84 ساعة بعد استلام الأخشاب. المادة 922.- يجب على بائعي المنتجات الخشبية المحولة أو المصنعة التوريد من الوحدات المعتمدة من قبل إدارة المياه والغابات. وبهذا، يتعين عليهم إثبات مصدر منتجاتهم عند أي طلب من موظفي إدارة المياه والغابات، من خلال تقديم
إيصال نقل، يتوافق مع اللوائح. المادة 032.- يجب على كل صناعي تقديم بيانات إحصائية ومحاسبية تتعلق بنشاطه إلى الإدارة العامة للمياه والغابات، في نهاية كل ربع سنة وفي موعد أقصاه الشهر التالي. المادة 132.- يتم تحديد معدل التحويل المحلي للأخشاب في بداية كل سنة بموجب قرار من الوزير المسؤول عن المياه والغابات. ويكون متماثلاً لجميع المستغلين كنسبة مئوية من
قدرتهم السنوية على الإنتاج. ومع ذلك، بناءً على تطور النتائج، يمكن مراجعة هذا المعدل خلال السنة بموجب قرار من

الوزير المسؤول عن المياه والغابات. المادة 232.- يجب أن تقع صناعة تحويل الخشب، قدر الإمكان، في منطقة استغلال الخشب. الفصل الرابع عن التسويق و تعزيز المنتجات الحرجية القسم 1: عن تسويق المنتجات الحرجية المادة 332.- وفقًا لهذا القانون، يُفهم من
التسويق، جميع عمليات بيع المنتجات الحرجية من قبل المشغلين الاقتصاديين في القطاع الحراجي في الأسواق الوطنية والدولية. المادة 432.- يخضع تسويق المنتجات الحرجية للالتزامات التالية: ترخيص مسبق للاستغلال؛ اعتماد مسبق للأخشاب وفقًا للوائح المعمول بها؛ التحقق من ختم المشغلين؛ تقديم الإحصائيات للإدارات المعنية؛ دفع الضرائب والرسوم وغيرها من
الاقتطاعات.

المادة 532.- تسويق المنتجات الحرجية حر على كامل التراب الوطني، باستثناء تسويق الأوكومه والأوزيغو الذي يخضع لاحتكار الدولة. ومع ذلك، في حالة الضرورة، يمكن للدولة توسيع هذا الاحتكار ليشمل منتجات حرجية أخرى. المادة 632.- تسويق المنتجات الحرجية الخام أو المصنعة يخضع لقواعد التصنيف والتوحيد والشهادات الحرجية المعتمدة من قبل الغابون. تحدد طرق الرقابة
والتصنيف والتوحيد والشهادات للمنتجات الحرجية عن طريق اللوائح. المادة 732.- يجب أن تشارك كل استغلال حرج في تعزيز الصناعات المحلية لتحويل الخشب. بهذا المعنى، يتم تحديد تصدير الأخشاب وفقًا لكل تصريح وفقًا للطرق المحددة عن طريق اللوائح. المادة 832.- باستثناء الغابونيين الذين يستغلون بنفسهم امتيازاتهم الحرجية، فإن جميع المنتجين المعتمدين الآخرين
يخضعون لحصة إنتاج. المادة 932.- بناءً على تقلبات السوق، وضمن حدود خطة التهيئة، يحدد الوزير المكلف بالمياه والغابات، بقرار، الحد الأقصى السنوي للإنتاج الكلي من الأوكومه والأوزيغو وأنواع أخرى. المادة 042.- يجب على الهيئات المكلفة بتسويق المنتجات الحرجية إعداد إحصائيات تجارية شهرية للمنتجات المصدرة وتقديمها إلى إدارة المياه والغابات. القسم 2: عن
تعزيز المنتجات الحرجية. المادة 142.- بمعنى هذا القانون، يُفهم من تعزيز المنتجات الحرجية، الإجراءات المتعددة الأشكال التي يتم تنفيذها بهدف تحسين المعرفة بهذه المنتجات، وتنويع الإنتاج، واستخدامها وتطوير الأسواق. المادة 242.- يهدف تعزيز المنتجات الحرجية إلى تطوير الأسواق. بهذا المعنى، يشارك المنتجون والمشغلون في القطاع الحرج، تحت إشراف الوزير
المكلف بالمياه والغابات، في تعزيز وتطوير هذه المنتجات. المادة 342.- يهدف تعزيز المنتجات الحرجية إلى: تحسين المعرفة بالموارد؛ تنويع المنتجات الحرجية؛ تطوير التصنيع؛ اتخاذ إجراءات للدفاع عن أسواق المنتجات الحرجية؛ متابعة تجارة المنتجات الحرجية والمنتجات المشتقة؛ إنشاء مراكز لتعزيز المنتجات الحرجية؛ تعزيز إجراءات التدريب والبحث والتطوير في مجالات الخشب والغابات. الفصل الخامس عن الأحكام الاقتصادية، والمالية والاجتماعية المادة 442.- تخضع منح، وامتلاك، وتجديد، وتبادل، وتحويل أي عنوان استغلال، والتحويل عن طريق المنشار، والتسويق وتصدير الأخشاب والمنتجات الأخرى غير الخشبية، حسب الحالة، للضرائب أو الرسوم التالية: ضريبة القطع؛ ضريبة المساحة؛ ضريبة التجديد؛ ضريبة
التحويل؛ ضريبة التحويل عن طريق المنشار؛ حقوق ورسوم الخروج؛ ضريبة الإيجار؛ ضريبة تصدير الأخشاب الزائدة عن الحصص؛ رسم خاص لتقديم زراعة الأشجار؛ رسوم حرجية. المادة 542.- تخضع التصاريح، والرخص، والموافقات، والتسويق وتصدير منتجات الصيد، وحقوق الدخول إلى الحدائق الوطنية ومناطق الصيد، وقطع الحيوانات المحمية جزئيًا واحتجاز الحيوانات البرية
الحية، على التوالي، للضرائب أو الرسوم التالية: ضريبة منح التصاريح، والرخص والموافقات؛ ضريبة على التسويق المحلي وتصدير منتجات الصيد؛ حقوق الدخول إلى الحدائق الوطنية ومناطق الصيد؛ ضريبة القطع؛ ضريبة الاحتجاز؛ ضريبة احتجاز الحيوانات البرية الحية. المادة 642.- تحدد قانون المالية، معدل وأساس الرسوم، والحقوق والضرائب المنصوص عليها في المواد
442 و542 أعلاه. المادة 742.- يتحمل حاملو □. □. □. □. الذين تم تنظيمهم من قبل إدارة المياه والغابات، تكلفة هذه الأعمال للدولة. المادة 842.- يخضع مقدمو زراعة الأشجار خلال فترة الانتظار لرسم خاص لتقديم زراعة الأشجار، يتم تحديد معدله وأساسه بموجب قانون المالية. المادة 942.- يتم دفع الأتعاب عن الأعمال الحرجية التي تنفذها إدارة المياه والغابات لصالح

الأفراد، تحت مسمى رسوم حرجية وفقًا للشروط المحددة عن طريق اللوائح. يتم تحديد معدل وأساس هذه الرسوم بموجب قانون المالية. المادة 052.- سيتم تمويل عمليات التهيئة المستدامة للغابات، وبرامج إعادة التشجير، وتعزيز، وتصنيع قطاع الخشب، والحفاظ على الغابة وحمايتها ومنتجاتها، من خلال صندوق سيتم إنشاؤه بموجب القانون. المادة 152.- لتعزيز الجانب الاجتماعي
للسياسة الإدارية المستدامة، يتم إنشاء مساهمة مالية، يتم تمويلها من قبل حاملي هذه الامتيازات لدعم الأنشطة التنموية ذات المصلحة العامة التي تبدأها المجتمعات المعنية. يتم تحديد طبيعة ومستوى هذه المساهمة بموجب دفتر الشروط التعاقدية المرتبطة بكل امتياز. تُترك إدارة هذه المساهمة لتقدير الجمعيات التمثيلية للمجتمعات المعنية.
الفصل السادس عن حقوق
الاستخدامات العرفية المادة 252.- يهدف ممارسة حقوق الاستخدامات العرفية إلى تلبية الاحتياجات الشخصية أو الجماعية للمجتمعات القروية التي تشمل بشكل خاص: استخدام الأشجار كخشب للبناء واستخدام الخشب الميت أو الفروع كخشب للتدفئة؛ جمع المنتجات الحرجية الثانوية، مثل اللحاء، واللاتكس، والفطر، والنباتات الطبية أو الصالحة للأكل، والحجارة، والكروم؛
ممارسة الصيد والصيد الحرفي؛ الرعي في السافانا، وفي الفتحات واستخدام الفروع والأوراق كعلف؛ ممارسة الزراعة الكفاف؛ حقوق الرعي واستخدام المياه. المادة 352.- ممارسة حقوق الاستخدامات العرفية حرة ومجانية في المجال الحرج الريفي، لأعضاء المجتمعات القروية الذين يعيشون تقليديًا بالقرب من هذا المجال، بشرط احترام اللوائح التقييدية لضرورة التهيئة أو
الحماية. المادة 452.- يتم وضع قائمة بالمنتجات، والأدوات أو المواد المحظورة، الخاضعة لنظام حقوق الاستخدامات العرفية المنصوص عليه في المادة 252 أعلاه، بقرار من الوزير المكلف بالمياه والغابات. المادة 552.- ينظم الوزير المكلف بالمياه والغابات، عند الضرورة، ممارسة حقوق الاستخدامات العرفية لحماية المجالات المشار إليها في المادة 952 أدناه. المادة
652.- باستثناء جمع الخشب الميت وشرط الحصول على التصاريح الخاصة المنصوص عليها في نصوص التصنيف، يتم تنظيم ممارسة حقوق الاستخدامات العرفية في الغابات المملوكة للدولة المصنفة والغابات الإنتاجية المسجلة. المادة 752.- يجب أن تتضمن نصوص تصنيف غابة أو خطط تهيئة غابة إنتاجية منطقة كافية داخلها يمكن للسكان المجاورين ممارسة حقوق الاستخدامات العرفية. المادة
852.- ممارسة حقوق الاستخدامات العرفية في مجال الصيد والحياة البرية، مقيدة تمامًا باستخدام الأسلحة والأدوات المدرجة في قائمة تم إعدادها بقرار من الوزير المكلف بالمياه والغابات. هذا الصيد لا يتعلق إلا بالحيوانات غير المحمية. المادة 952.- ممارسة حقوق الاستخدامات العرفية في مجال الصيد، والصيد والحياة البرية محظورة في المناطق المحمية وتخضع لاحترام
صارم للتنظيم. ومع ذلك، تحدد نصوص التصنيف المسارات والمسطحات المائية التي يمكن للسكان ممارسة حقوق الاستخدامات العرفية فيها. المادة 062.- ممارسة حقوق الاستخدامات العرفية في مجال الصيد تتم باستخدام الوسائل والأدوات المدرجة في القائمة التي تم إعدادها بقرار من الوزير المكلف بالمياه والغابات. المادة 162.- ممارسة حقوق الاستخدامات العرفية في مجال الصيد
باستخدام المخدرات، والسموم أو المنتجات السامة والأدوات المتفجرة محظورة. الفصل السابع عن الأحكام الزجرية القسم 1: عن إثبات المخالفات. المادة 262.- دون الإخلال بالصلاحيات المعترف بها للنيابة العامة وضباط الشرطة القضائية، يتولى موظفو إدارة المياه والغابات مسؤولية البحث وإثبات المخالفات للقوانين المتعلقة بالغابات، والمياه، والحياة البرية والصيد
وفقًا لأحكام المادة 51 من هذا القانون. المادة 362.- يكون موظفو المياه والغابات، حسب رتبهم، ضباط شرطة قضائية في مجال نشاطهم. ومع ذلك، لا يمكنهم ممارسة هذه الوظائف إلا بعد أداء اليمين أمام السلطة القضائية المختصة وفقًا للطرق المحددة عن طريق اللوائح. المادة 462.- يتم إثبات المخالفات المتعلقة بالغابات، والمياه، والحياة البرية والصيد من خلال محضر
يتم إعداده، تحت طائلة البطلان، وفقًا للطرق المحددة عن طريق اللوائح. المادة 562.- المحاضر المشار إليها في المادة 462 أعلاه، تعتبر صحيحة حتى تسجيل أي تزوير للحقائق المادية المتعلقة بالمخالفات المثبتة. المادة 662.- يمكن للشخص المدان غيابيًا الذي يعارض، أن يسجل تزويرًا ضد المحضر الذي تم بناءً عليه إصدار الحكم. المادة 762.- يمكن للموظفين المعتمدين

من إدارة المياه والغابات، في إطار ممارسة وظائفهم ووفقًا للنصوص السارية، إجراء أي شكل من أشكال التفتيش والمصادرة، بما في ذلك: دخول المستودعات، والمناشير، والمواقع والبناء، والغرف الباردة وغيرها من مخازن المنتجات الطازجة؛ الوصول إلى الأرصفة البحرية أو النهرية، في المحطات والمطارات؛ التنقل بحرية ومجانية على طرق السكك الحديدية؛ زيارة القطارات،
والسفن، والمركبات، والطائرات أو أي جهاز آخر قد ينقل المنتجات المتعلقة بالغابات، والمياه، والحياة البرية والصيد، مصادرة وحجز الماشية، والأشياء أو المنتجات ذات الأصل الاحتيالي وأي معدات تم استخدامها لارتكاب مخالفة. لهذا الغرض، يتمتع موظفو إدارة المياه والغابات بحق المتابعة.
المادة 862.- دون الإخلال بصلاحيات النيابة العامة وإجراءات التسوية، يمكن أن تُحرّك الدعوى العامة من قبل إدارة المياه والغابات. المادة 962.- إن تحصيل الغرامات، والاستردادات، والتعويضات، والعقوبات الأخرى المتعلقة بالغابات، والمياه، والحياة البرية، والصيد، يقع على عاتق إدارة الأملاك. المادة 072.- إن عدم تنفيذ الأحكام المتعلقة بالغرامات، والتعويضات،
والاستردادات أو النفقات المقررة لصالح الدولة في مجال الغابات، والمياه، والحياة البرية، والصيد، يعرض مرتكبها للاحتجاز وفقًا لإجراءات القيد الجسدي. المادة 172.- دون الإخلال بالنصوص السارية، يمكن لموظفي إدارة المياه والغابات، في الإجراءات والملاحقات المتعلقة بالغابات، والمياه، والحياة البرية، والصيد، القيام بجميع الاستدعاءات والإشعارات بالإنجازات.
ومع ذلك، فإن هؤلاء الموظفين غير مخولين بإجراء عمليات الحجز والتنفيذ. المادة 272.- تسقط الدعوى في الجرائم المتعلقة بالغابات، والمياه، والحياة البرية، والصيد بعد مرور سنتين من تاريخ ارتكاب الجريمة أو من تاريخ إثباتها بواسطة محضر. ومع ذلك، فإن حالات الجرائم المتعلقة بالتشجير تسقط بعد أربع سنوات من السنة التي تم فيها تنفيذ التشجير.
القسم 2 : العقوبات.
المادة 372.- يُعاقب بالسجن من خمسة أيام إلى شهر واحد وبغرامة تتراوح بين 000,01 إلى 000,05 فرنك س ف أ أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، مرتكبو الجرائم التالية : عدم الامتثال للتشريعات المتعلقة بحقوق الاستخدام، المنصوص عليها في المادة 41 أعلاه الدخول غير المصرح به حتى بدون سلاح إلى المناطق المحمية، المنصوص عليها في المادة 27 أعلاه السير والتوقف
خارج المسارات المحددة وفقًا لأحكام المادة 77 أعلاه عدم الامتثال للأحكام المتعلقة ببيع، وإقراض، وتنازل عن التصاريح، وفقًا لأحكام المادة 861 أعلاه تسيب الحيوانات الأليفة في الغابات غير المفتوحة للرعي. في حالة التكرار أو الهروب، تُضاعف العقوبة.

المادة 472.- يُعاقب بالسجن من خمسة وأربعين يومًا إلى ثلاثة أشهر وبغرامة تتراوح بين 000,52 إلى 000,000,1 فرنك س ف أ أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، مرتكبو الجرائم التالية : انتهاك الأحكام المتعلقة بالغابات المصنفة الدخول غير المصرح به ومع سلاح إلى المناطق المحمية للحياة البرية، وفقًا لأحكام المادة 48 من هذا القانون عدم الامتثال للتشريعات المتعلقة
بتسويق، والسير أو حيازة الحيوانات الحية، أو الجلود أو الجوائز، وفقًا لأحكام المادة 48 من هذا القانون الصيد باستخدام الشباك والحفر، وفقًا لأحكام المادة 512 من هذا القانون عدم الامتثال لمعايير اصطياد وذبح الحيوانات، وفقًا لأحكام المادة 512 من هذا القانون انتهاك الأحكام المتعلقة بنقاط العاج المكتشفة، وفقًا لأحكام المادة 002 من هذا القانون عدم
اشتراك حاملي الأسلحة في عقد تأمين سلاح الصيد استيراد، وبيع، وتنازل، ومنح، وإقراض جميع المصابيح والفوانيس المعروفة باسم الصيد استيراد الفخاخ المعدنية، باستثناء تلك المخصصة لاصطياد القوارض أو باستثناء إذن فردي مكتوب صادر عن المدير العام للمياه والغابات عدم الامتثال لشروط ممارسة الأنشطة المهنية مثل التصوير السينمائي والتصوير الفوتوغرافي
للحيوانات البرية، وفقًا لأحكام المادة 812 أعلاه انتهاك الأحكام المتعلقة بزيارة الحدائق الوطنية والسير داخلها، وفقًا لأحكام المواد 27 و48 أعلاه عدم الامتثال للتشريعات المتعلقة باسترداد جذوع الأشجار المهجورة على ضفاف الأنهار، والشواطئ، والطرق، والحدائق، وفقًا لأحكام المادة 431 أعلاه عرقلة متعمدة لأداء واجبات موظفي إدارة المياه والغابات قطع
وإزالة الأشجار أو استغلال المنتجات الحرجية الثانوية، دون إذن من إدارة المياه والغابات خارج حالات ممارسة حقوق

الاستخدام العرفية عدم الامتثال لحدود عمليات الذبح إدخال تقنيات جديدة للصيد، وفقًا لأحكام المادة 071 أعلاه. في حالة التكرار أو الهروب، تُضاعف العقوبة.

المادة 572.- يُعاقب بالسجن من ثلاثة إلى ستة أشهر وبغرامة تتراوح بين 000,001 إلى 000,000,01 فرنك س ف أ أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، مرتكبو الجرائم التالية : الصيد في المحميات الطبيعية الكاملة، والملاذات، والحدائق الوطنية والمحميات، وفقًا لأحكام المواد 17 و27 من هذا القانون تسميم النقاط والمجاري المائية إنشاء قرى، ومعسكرات، وطرق خاصة، وفقًا

لأحكام المادة 27 من هذا القانون التحليق على ارتفاع أقل من 002 متر، وفقًا لأحكام المادة 27 من هذا القانون الصيد أو اصطياد الأنواع المحمية بالكامل، وفقًا لأحكام المادة 19 من هذا القانون تسويق الأنواع المحمية بالكامل أو منتجات هذه الأنواع، وفقًا لأحكام المادة 29 من هذا القانون عدم الامتثال لفترات فتح أو تعليق الصيد، وفقًا لأحكام المواد 481 و512 من هذا القانون الصيد في المناطق المحظورة الصيد ليلاً باستخدام أجهزة الإضاءة، وفقًا لأحكام المادة 512 من هذا القانون الصيد باستخدام المخدرات، أو الطعوم المسمومة، أو المتفجرات، أو البنادق الثابتة، وفقًا لأحكام المادة 512 من هذا القانون الصيد بدون تصريح، وفقًا لأحكام المواد 361 و512 من هذا القانون بيع، وإقراض، أو تنازل عن التصاريح

والرخص، وفقًا لأحكام المادة 181 من هذا القانون الصيد باستخدام الأسلحة والذخائر غير المصرح بها، وفقًا لأحكام المادة 471 من هذا القانون انتهاك الأحكام المتعلقة بالجثث، والجوائز، ولحم الحيوانات المذبوحة في حالة الدفاع المشروع تصدير أو استيراد نقاط العاج التي يقل وزنها عن 5 كجم وجلود التماسيح، وخاصة تلك الخاصة بالتمساح المزيف التي يقل طولها عن

07.1 متر استيراد منتجات الصيد دون وثيقة مناسبة من بلد المنشأ عدم الامتثال من قبل شركات الطيران، والنقل، والشحن لشروط نقل الحيوانات البرية الحية، وفقًا لأحكام و تزوير أو تقليد تصاريح تصدير أو استيراد منتجات الصيد عدم الامتثال من قبل مرشد الصيد لشروط دفتر الشروط عدم الامتثال من قبل حاملي رخصة مرشد الصيد وموظفيهم الحاصلين على رخصة

مرشد الصيد، وفقًا لأحكام المادة 402 أعلاه إدخال غير قانوني للعملاء من قبل مرشد الصيد

الاستغلال بدون ترخيص، وفقًا لأحكام المادة 41 من هذا القانون، قطع الأخشاب خارج حدود الترخيص، جمع المنتجات الأخرى غير المقررة في عنوان الاستغلال التنازل، أو النقل، أو التحويل غير المصرح به للتصاريح والتجمعات غير المصرح بها لعناوين الاستغلال، وفقًا لأحكام المادة 051 من هذا القانون الاستغلال خارج المواعيد المحددة في خطة الإدارة عدم الامتثال

للمعايير والتصنيفات الخاصة بالمنتجات الحرجية، وفقًا لأحكام المادة 632 من هذا القانون سوء إدارة دفاتر المشاريع المناورات الاحتيالية عدم دفع الضرائب العقارية والرسوم، وفقًا لأحكام المواد 442 و542 من هذا القانون عدم تقديم الوثائق الداعمة لتصدير منتجات الصيد، وفقًا لأحكام المادة 542 من هذا القانون عدم تقديم الوثائق الفنية والمحاسبية لإدارة

المياه والغابات، وفقًا لأحكام المواد 631، 731 و032 من هذا القانون ممارسة الزراعة الغذائية في غابة مصنفة تدمير، أو نقل، أو اختفاء أي جزء من الحدود، أو العلامات، أو الأسوار التي تستخدم لتحديد الغابات المصنفة. في حالة التكرار أو الهروب، تُضاعف العقوبة. المادة 672.- يُعاقب بالسجن من ثلاثة إلى ستة أشهر وبغرامة تتراوح بين 000,005 إلى 000,000,01 فرنك

س ف أ أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط مرتكبو الجرائم التالية : الاستغلال بدون خطة إدارة أو مع خطة إدارة غير معتمدة عدم الامتثال لخطة الإدارة عدم الامتثال للحصص الإنتاجية، والتحويل، والتصدير فتح الحدود وتحديدها باستخدام أجهزة مساحية غير مطابقة الاستغلال المكثف الضار بالبيئة. في حالة التكرار أو الهروب، تُضاعف العقوبة. المادة 772.- تُدمر

الأسلحة المضبوطة وغير المستردة بعد مرور ستة أشهر بحضور ممثل عن الهيئة القضائية المختصة. المادة 872.- تُدمر المصادرات من الحيوانات الناتجة عن مهام مكافحة الصيد الجائر، بعد الفحص الصحي في مختبر معتمد من الدولة، أو تُودع في مؤسسات ذات طابع عام، في نهاية كل عملية، بحضور موظفي الشرطة القضائية ذوي الاختصاص العام.

المادة 972.- يعاقب بغرامة تتراوح بين 000,000,2 و000,000,05 فرنك وبالسجن من ستة أشهر إلى سنتين أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، مرتكبو المخالفات التالية: عدم احترام نسبة تحويل الإنتاج؛ الصيد باستخدام الطائرات أو المركبات الأرضية أو القوارب المزودة بمحركات في المناطق المحمية، وفقًا لأحكام المادة 512 من هذا القانون؛ التصريح الكاذب في مجال الغابات أو
الحياة البرية. في حالة التكرار أو الهروب، تتضاعف العقوبة. المادة 082.- يعاقب بالسجن من خمس إلى عشر سنوات وبغرامة تتراوح بين 000,000,02 و000,000,05 فرنك أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط مرتكبو المخالفات التالية: التزوير أو التزييف لمطارق إدارة المياه والغابات المستخدمة في العلامات الغابية؛ التزوير أو التزييف لمطارق الغابات الخاصة أو علاماتها المسجلة
بانتظام؛ التزوير أو التزييف للعناوين المتعلقة بالغابات والصيد والحياة البرية. في حالة التكرار أو الهروب، تتضاعف العقوبة. المادة 182- دون الإخلال بأحكام المواد 372 إلى 082 من هذا القانون، يمكن أن تؤدي أي مخالفة ترتكب في مجال الصيد أو الغابات، حسب الحالة، وفي الظروف المحددة بموجب اللوائح إلى: مصادرة المنتجات الحيوانية أو الغابية أو دفع غرامة تعادل
قيمتها إذا لم يكن بالإمكان مصادرتها؛ تعليق أو سحب أو رفض تجديد الترخيص أو الرخصة؛ تعليق أو سحب عنوان استغلال الغابات. في حالة التكرار أو الهروب، تتضاعف العقوبة. المادة 282.- يمكن مصادرة الأشياء التي استخدمت في ارتكاب المخالفة وإيداعها لدى السلطة القضائية المختصة مع محضر إثبات المخالفة. المادة 382.- أي تأخير في دفع الضرائب والرسوم المتعلقة
بالغابات والمياه والحياة البرية والصيد يعاقب بغرامة تعادل ضعف الحق. المادة 482.- وفقًا لهذا القانون، فإن فترة التكرار هي اثنا عشر شهرًا اعتبارًا من تاريخ محضر الإثبات الذي أدى إلى إما إدانة نهائية أو تسوية.

الفصل الثامن أحكام متنوعة المادة 582.- يتلقى موظفو إدارة المياه والغابات نسبة من المنتجات الناتجة عن الحقوق والضرائب والرسوم والغرامات والمصادرات، وتحدد نسبة هذه النسبة وطرق التحصيل والتوزيع بموجب اللوائح. المادة 682.- الأخشاب المهجورة على ضفاف الأنهار والشواطئ والطرق والحدائق والمحطات هي ملك للدولة وفقًا للشروط المحددة بموجب اللوائح. المادة 782.-
تخضع إدخال أي نبات أو حيوان أو جثث أو تذكارات إلى الأراضي الوطنية لموافقة مسبقة من إدارة المياه والغابات، عند تقديم شهادة صحية نباتية أو حيوانية صادرة عن هيئة معتمدة. المادة 882.- المواد المتعلقة بمجال الصيد، التي لم يتم تناولها بشكل صريح في هذا القانون، تخضع لنصوص خاصة. المادة 982.- يُحظر إلقاء أو دفن أي منتج سام أو أي نفايات صناعية في المجال
الغابي، وكذلك في المجالات المائية والنهرية والبحيرية والبحرية، والتي قد تدمر أو تعدل الحياة البرية أو النباتية وفقًا لأحكام القانون المتعلق بحماية البيئة. المادة 092.- يقدم الحكومة سنويًا تقريرًا إلى البرلمان حول تطور تنفيذ السياسة الغابية المحددة بموجب هذا القانون. يُرفق التقرير المشار إليه في الفقرة أعلاه بمشروع قانون المالية المقدم لمراجعة البرلمان. الفصل التاسع أحكام انتقالية المادة 192.- أي ترخيص لم يتم وضع خطة إدارة معتمدة له، يُعتبر منتهيًا، أو الذي انتهت صلاحيته أو الذي طلب صاحبه التخلي عنه، يُستبعد من الاستغلال الغابي لمدة لا تقل عن عشرين عامًا، بغض النظر عن المنطقة الجغرافية التي يقع فيها. المادة 292.- خلال فترة انتقالية ضرورية للتغطية الفعالة للغابات المجتمعية، يتم تخصيص حصص
من القطع العائلية حسب المقاطعة، وفقًا للتوافرات المعروضة في السوق ووفقًا للطرق المعمول بها قبل إصدار هذا القانون.

تقتصر هذه الفترة الانتقالية على أربع سنوات اعتبارًا من تاريخ إصدار هذا القانون. المادة 392.- يجب على حاملي تراخيص الاستغلال الممنوحة كترخيص صناعي وقطع من منطقة جذب السكك الحديدية قبل تاريخ سريان هذه الأحكام، خلال فترة لا تتجاوز سنة واحدة اعتبارًا من تاريخ إصدار هذا القانون، تقديم اتفاقية مؤقتة تُسمى اتفاقية الإدارة -
الاستغلال - التحويل إلى الوزير
المسؤول عن المياه والغابات. المادة 492.- تحت طائلة سحب تراخيصهم، يُلزم حاملو التراخيص المشار إليهم في المادة 901 أعلاه بتقديم خطة إدارة وخطة صناعية تتوافق مع المساحات المملوكة. المادة 592.- يتمتع حاملو تراخيص الاستغلال الممنوحة كترخيص مؤقت للاستغلال بفترة قدرها أربع سنوات اعتبارًا من تاريخ إصدار هذا القانون للانضمام

إلى اتفاقية غابية تحت إدارة
مستدامة، المختصرة ، أو التجمع في . تتحول هذه التراخيص المؤقتة للاستغلال بعد ذلك بشكل تلقائي إلى تراخيص غابية مرتبطة، المختصرة . المادة 692.- إن عدم الالتزام بالمواعيد المحددة في المواد 292 إلى 592 أعلاه يؤدي إلى عودة المساحات المعنية إلى الدولة. تظل الضرائب والرسوم المدفوعة ملكًا للدولة. الفصل العاشر أحكام نهائية المادة 792.- تحدد
النصوص التنظيمية، حسب الحاجة، الأحكام من جميع الأنواع اللازمة لتطبيق هذا القانون. المادة 892.- يُسجل هذا القانون، الذي يلغي جميع الأحكام السابقة المتعارضة، بما في ذلك تلك الواردة في القانون رقم 1 28 بتاريخ 22 يوليو 2891 بشأن توجيه المياه والغابات، وينشر وفقًا لإجراءات الطوارئ وينفذ كقانون للدولة.